جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
الشعبة : علوم مالية ومحاسبية
التخصص : مالية وبنوك

بعنوان :

دور البنوك المتخصصة في تمويل المقاولات الاستثمارية

دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة من الفترة(2017-2021)

من إعدادالطلبة :
- عبد الحكيم سويد
- حسام معمري

نوقشت واجيزت بتاريخ : 11 /2022/06

الأستاذ..... مسعود كسكس..... رئيسا

الأستاذة..... محسن عواطف.....مشرفا ومقررا

الأستاذ .....جعدي شريفة.....مناقشا

السنة الجامعية :2022/2021

الاهـــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء

والمرسلين

الى من ارضعتني الحب و الحنانالى رمز الحب و بلسم الشفاء
من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلواتوالدعوات
الى القلب الناصع بالبياض امي الحبيبة

الى من جرع كأس فارغا ليسقيني قطرة حبالى من كلت انامله
ليقدم لنا لحضة سعادة
الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح
وأوصلني إلى ما أنا عليه
الى القلب الكبير ابي الغالي

الى الذين مهدو لنا طريق المعرفةالى جميع اساتذتي
إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، و لو بكلمة مشجعة.
و إلى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

الـــشكر

الحمد و الشكر للهالذي وفقني إلى ما استطعت الوصول إليه
لإنجاز هذا العمل،

و إذا كان الحمد فلله وحده، و إذا كان الشكر فلله قبل كل أحد، أحمده و أشكره على توفيقه لي.

أتقدم بأسمى عبارات الشكرو التقدير إلى أستاذي المشرف، لما قدمه لي من توجيه و إرشاد، و نصح من خلال إشرافه على تنظيم مجهوداتي و معلوماتي، و انتقاداته البناءة، أهدي له ثمرة جهدي و ألف شكر.

كما أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان لكل من ساعدني في إعداد هذا البحث في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة.

إلى كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في إنارة دربي و تصويب عقلي، إلى كل هؤلاء شكرا.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور و مساهمة البنوك المتخصصة في تمويل المقاولات الذي يعمل على توفير الأموال اللازمة للقيام بعمليات الاستثمار في مجال المقاولات و يعتمد على طرقه المتخصصة في التمويل أهمها التمويل المباشر و الغير مباشر ، والتركيز على محددات التمويل في البنوك المتخصصة حسب مجالها ، سواء بنوك استثمار او بنوك صناعية او بنوك فلاحية و غيرها من التخصصات التي تعمل بها البنوك التي عرضت في الدراسة , باعتبار أن المجال الفلاحي من أهم النشاطات التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري في الحاضر والمستقبل .

توجب علينا دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و تبيين الدور الذي يلعبه هذا البنك في منح التمويل لهذا القطاع. و من اهم النتائج التي توصلنا إليها أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يوفر التمويل للقطاع الفلاحي و كل ما له علاقة بالمجال الفلاحي ، إلا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك المتخصصة يتعرض للعديد من المشاكل و الصعوبات عند قيامه بمنح التمويل ، لذلك يستوجب عليه وضع بعض الشروط والحلول التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي و تحسينه نوعا وكما .

قد توصلت هذه الدراسة إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقدم قروض متنوعة لتمويل المشاريع الفلاحية والتي من أهمها قرضي الرفيق و التحدي وذلك وفق العديد من الدراسات التقنية والمالية والاقتصادية، و تجدر الإشارة إلى أن المستثمرين يتوجهون للتمويل بقرض الرفيق لكونه مدعما كليا من طرف الدولة ولا يتطلب ضمانات على عكس قرض التحدي، لابد على البنك التخفيف من التكاليف والإجراءات وتسهيل وتسريع المعاملات فيما يتعلق بقرض التحدي باعتباره أحد أسباب عزوف المستثمر على التمويل به، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع المستثمرين على توسيع مشاريعهم من خلال منحهم الامتيازات والدعم الكافي للإنتاج .

الكلمات المفتاحية :

المقاولات – الاستثمار – التمويل – القطاع المقاولاتي – الانتاج – البنوك المتخصصة

Abstract:

This study aims to determine the role and contribution of specialized banks in contracting financing, which works to provide the funds necessary to carry out investment operations in the field of contracting and depends on its specialized methods of financing, the most important of which are direct and indirect financing, and focus on the determinants of financing in specialized banks according to their field. , whether investment banks, industrial banks, agricultural banks and other disciplines in which the banks presented in the study operate, given that the agricultural field is one of the most important activities on which the Algerian economy depends in the present and the future. We had to study the case of the Bank for Agriculture and Rural Development and explain the role that this bank plays in granting financing to this sector. One of the most important findings that we have reached is that the Bank of Agriculture and Rural Development provides financing for the agricultural sector and everything related to the agricultural field. Conditions and solutions that would increase agricultural production and improve it qualitatively and quantitatively.

This study has concluded that the Bank of Agriculture and Rural Development provides various loans to finance agricultural projects, the most important of which are the Comrade and Challenge loans, according to many technical, financial and economic studies. Guarantees In contrast to the challenge loan, the bank must reduce costs and procedures and facilitate and expedite transactions in relation to the challenge loan as one of the reasons for the investor's reluctance to finance it, in addition to the need to encourage investors to expand their projects by granting them concessions and adequate support for production.

Keywords:

contracting - investment - financing - contracting sector - production – specialized banks

قائمة المحتويات

الاهـــداء I

الـــشكر I

قائمة المحتويات V

قائمة الجداول VII

قائمة الاشكال..... VII

قائمة الملاحق..... VII

مقدمة VIII

الفصل الاول : 12

البنوك المتخصصة و أليات تمويل المقاولات الاستثمارية 12

المبحث الاول : ماهية البنوك المتخصصة..... 14

المطلب الاول : البنوك المتخصصة و نشأتها..... 14

المطلب الثاني: وظائف و انواع البنوك المتخصصة..... 18

المبحث الثاني : صيغ التمويل في البنوك المتخصصة..... 24

المطلب الاول : تعريف وطرق التمويل..... 24

المطلب الثاني : مصادر و استخدامات التمويل البنكي و محدداته..... 26

المطلب الثالث : أنواع التمويل البنكي و اهميته 30

المبحث الثالث : دراسات سابقة للبنوك المتخصصة و دورها في تمويل المقاولات الاستثمارية 34

المطلب الاول : الدراسات السابقة..... 34

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة 39

الفصل الثاني :..... 42

دراسة تطبيقية لدور بنك الفلاحة و التنمية الريفية ورقلة في تمويل المقاولات الاستثمارية 42

المبحث الاول : تعريف بالبنك الفلاحة و التنمية الريفية 44

المطلب الاول: نشأة ومهام البنك الفلاحة و التنمية الريفية. 44

المطلب الثاني: تعريف لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة 47

المطلب الثالث : الضمانات و الشروط لمنح القروض 49

المطلب الأول: تقديم قرض الرفيق 50
المطلب الثاني: تقديم قرض التحدي 53
المطلب الثالث: محتوى ومميزات قرضي الرفيق والتحدي.....56
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لقرضي الرفيق و التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة 60
المطلب الأول: دراسة حالة قرض الرفيق الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة.....60
المطلب الثاني: دراسة حالة لمنح قرض التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة.....63
المطلب الثالث:دراسة إحصائية تحليلية لقرضي الرفيق والتحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة 652021/2017
الخاتمة : 68
قائمة المراجع.....71
الملاحق.....74

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
01-01	مقارنة بين المصارف التجاريةوالمتخصصة	27
01-02	مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	39
02-01	فاتورة شكلية لطلب قرض التحدي	61
02-02	احصائيات الانشطة الممولة بقرض التحدي خلال فترة 2021/2017	64
02-03	احصائيات الانشطة الممولة بقرض الرفيق خلال فترة 2021/2017	65

قائمة الاشكال

الرقم	البيان	الصفحة
01-01	مصادر و استخداما الاموال في البنوك المتخصصة	28
01-02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	45
02-02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة	48

قائمة الملاحق

الرقم	البيان	الصفحة
01	جدول الدفوعات	73
02	فاتورة شكلية لقرض التحدي	74
03	خطاب القبول LETTER D'ACCEPTATION	75
04	تفويض الالتزام AUTORISATION D'ENGAGEMENT	76

مقدمة

إن الاهمية الكبيرة التي يوليها القطاع المصرفي للاقتصاد الوطني من خلال وظائفه التي يقوم بها يساهم في تطور مختلف القطاعات الاخرى، حيث لعب دورا مهما و واضحا في تطور الاقتصاد في البلدان العربية مع ظهور طرق التمويل التي يستعملها ، ثم انتشر بعد ذلك إلى أن أصبح بالحجم و الوزن الذي نعرفه اليوم .

وكما شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دوار مهما في النشاط الاقتصادي الأمر الذيجعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظًار لسهولة تكيفه ومرونته التي تجعله قادرا على الجمع بينالتنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانية قدرته على الابتكار والإبداع والتجديد وتطويرمنتجات جديدة لذا كان لزاما على الدول خاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وتذليل كافةالصعوبات التي تواجهها.

و ان أكثر الدول تعتبر تطور نشاط المصارف مقياس لتطور نشاطها الاقتصادي، فكلما زاد اعتمادها على البنوك سواء لحفظ الاموال و الموجودات أو استثمارها أو لتقديم الاموال كلما زاد مستوى تطورها الاقتصادي و من تلك البنوك هي البنوك المتخصصة.

و البنوك المتخصصة هي التي تتخصص في تقديم القروض لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل المشاريع العقارية و الزراعية و الصناعية.

ويستخدم مفهوم البنوك المتخصصة للدلالة على المؤسسات التي يغلب على نشاطها القيام بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي و ذلك وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها و التي لا تعتبر قبول الودائع تحت الطلب من انشطتها الاساسية و من ناحية اخرى يمثل الاقراض متوسط و طويل الاجل جانبا هاما من الاستخدامات التي تضع فيها هذه المصارف مواردها ، بحيث تقوم هاته البنوك بتمويل المقاولات الاستثمارية التي بدورها تساهم في تنشيط حركة الاستثمار و من ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

1- طرح الاشكالية:

يمكننا طرح الاشكالية التالية :

- ما مدى مساهمة البنوك المتخصصة في تمويل المقاولات الاستثمارية ؟

من خلال الاشكالية الرئيسية نقوم بطرح **الاسئلة الفرعية** التالية :

- ما هي المنتجات المالية التي تطرحها البنوك المتخصصة ؟

- ما هي الآليات المستعملة من طرف البنوك التجارية في تمويل المقاولات الاستثمارية ؟

- كيف يساهم بنك الفلاحة و التنمية الريفية كبنك متخصص في تمويل الاستثمار ؟

2- الفرضيات :

بعد أن تم التطرق إلى مشكلة البحث فإننا نقوم بطرح الفرضيات التالية

- البنوك المتخصصة هي مؤسسات مصرفية وسيطة تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة.

- تستخدم البنوك المتخصصة في تمويل المقاولات الاستثمارية انواع مختلفة من اليات التمويل .

- يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المقاولات الاستثمارية الفلاحية عن طريق درح منتجات مالية متخصصة من بينها قرض التحدي و الرفيق .

3- مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في دارسة الموضوع نظرا لعلاقته بالتخصص مالية و بنوك

- محاولة ربط الطبيعة النظرية للموضوع بالممارسات الميدانية في الجزائر.

- محاولة معرفة واقع التمويل في البنوك الجزائرية المتخصصة .

4- أهداف الدراسة:

- معرفة البنوك البنوك المتخصصة و مدى مساهمتها في تمويل قطاع الاستثمار .

- دراسة مدى فعالية القروض الموجه من طرف البنوك المتخصصة .

– ابراز مختلف انواع التمويل من طرف البنوك المتخصصة حتى يتسنى للمؤسساتالاستثمارية اختيار ما يتوافق مع حاجياتها و امكانياتها

– ابراز دور البنوك المتخصصة في تمويل الاستثمار في الجزائر.

5– أهمية الدراسة :

تعتبر للدراسة اهمية كبيرة باعتبارهامن وسيلة لدراسة مدى فعالية البنوك المتخصصة في تمويل المقاولات الاستثمارية, و معرفة التوجهات التي تسلكها البنوك للتفعيل الاستثمار في مجال المقاولات .

6– حدود الدراسة:

– من الناحية المكانية ركزت هذه الدراسة على الجزائر بصفة عامة , اما الجانب التطبيقي فكان على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة .

– اما من الجانب الزماني لهذه الدراسة فقد ركزت بالنسبة للجانب النظري الى مفهوم و أليات تمويل المقاولات الاستثمارية من طرف البنوك المتخصصة , اما بالنسبة للجانب التطبيقي و الذي سوف يتم على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة من 2017 الى 2021 .

7– منهج الدراسة والادوات المستخدمة:

بهدف الاجابة على إشكالية الموضوع و اثبات صحة الفرضيات ، سوف نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على دور البنوك المتخصصة في تمويل الاستثمار.

و ذلك باستخدام اسلوبين متكاملين في جمع البيانات , اذ يمثل الاسلوب الاول المسح المكتبي (الدراسات والكتب و الأطروحات) ، الذي يوفر للدراسة مصادر منوعة من المعلومات, أي اختيار اهم ما كتب عن الموضوع ليكون الجزء الرئيسي للمذكرة .

اما الاسلوب الثاني فيتمثل في دارسة حالة , وذلك على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة , وهذا من خلال عرض انواع القروض المقدمة من طرف الوكالة و تقييم مساهمتها في تمويل المقاولات الاستثمارية و كيفية دراسة ملف القرض .

8- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و تغطية الموضوع قمنا بتقسيم البحث فصلين على النحوالتالي:

يضم الفصل الأول الإطار المفاهيمي للبنوك المتخصصة والاليات تمويل المقاولات و تناولنا فيه ثلاثة مباحث:

المبحث الاول تناولنا فيه ماهية البنوك المتخصصة اما المبحث الثاني صيغ التمويلو اخرا في المبحث الثالث دراسات سابقة لموضوع البنوك المتخصصة و دورها في التمويل

أما الفصل الثاني دراسة تطبيقية لدور بنك الفلاحة و التنمية الريفية ورقلة في تمويل المقاولاتالاستثمارية تناولنا فيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول تعريف بالبنك الفلاحة و التنمية الريفية اما المبحث الثاني القروض الموجهة لتمويل المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة و اخرا في المبحث الثالث دراسة تطبيقية لقرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة .

9- مجتمع الدراسة:

تم تحديد الدراسة من خلال بنك الفلاحة التنمية الريفية لوكالة ورقلة لقد تم اختيار هذا البنك لإجراء الدراسة نظرا لأنه بنك يتمتع بسمعة جيدة في مجال البنوك المتخصصة ومركز مالي جيدا ومكانة كبيرة بين البنوك التجارية الأخرى ولأنه يسعى دائما لمواكبة التطورات الاقتصادية ويقدم الجديد لعملائه. وهو يتعامل كثير بقروض الاستثمار الموجهة لتمويل قطاع المقاولاتية.

10- فترة الدراسة:

لقد تم تحديد فترة الدراسة من 2017 الى 2021 وذلك من طرف الوكالة محل الدراسة الميدانية نظًار لأن هذهالفترة قامت الوكالة بطرح صيغ جديدة للتمويل اذ قامت باستقبال عدد كبير من طالبي القروض و تحقيق نسب فائدة جيدة .

الفصل الاول :

البنوك المتخصصة و أليات تمويل المقاولات الاستثمارية

تمهيد :

إن التطور المستمر للمجتمعات الاقتصادية ساهم بشكل كبير في ظهور و تطور البنوك ، لذلك يستوجب الاهتمام بالتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها من التغيرات التي أدت إلى ظهور أنواع عديدة من البنوك و لعل أهمها هي البنوك المتخصصة و البنوك التجارية ... ، إن البنوك التجارية نظرا لقصر آجال متطلباتها لا تتمكن من منح القروض طويلة الأجل تلائم متطلبات تمويلية لمشاريع التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة و على الاخص قطاعات الزراعة و الاسكان و الصناعة ...و لذلك كان من الضروري إيجاد مؤسسات تمويليةتقوم بمنح قروض متوسطة و طويلة الأجل لهذه القطاعات الا و هي البنوك المتخصصة

ولتعرف على البنوك المتخصصة وكيفية تمويلها ، سوف نقوم بتوضيح هذا الفصل بالاعتماد على المباحث التالية :

المبحث الاول : ماهية البنوك المتخصصة

المبحث الثاني :صيغ التمويل في البنوك المتخصصة .

المبحث الثالث :دراسات سابقة للبنوك المتخصصة و دورها في التمويل

المبحث الاول : ماهية البنوك المتخصصة

إن ضعف قدرة بعض البنوك في منح التمويل أدى إلى نشأة و ظهور نوع من البنوك ألا و هي البنوك المتخصصة ، التي ساهمت في منح التمويل للعديد من القطاعات الاقتصادية بمختلف أنواعها ، إذ تتميز عن غيرها من البنوك بخاصية التخصص النوعي و اعتمادها عمى الموارد الذاتية وتمويلهاللمشروعات الكبيرة.

المطلب الاول : البنوك المتخصصة و نشأتها

الفرع الاول : تعريف البنوك المتخصصة: لقد تعددت و اختلفت تعاريف البنوك المتخصصة من كاتب إلى أخر، كما تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهورها و نشأتها هذا ما اكسبها العديد من الخصائص التي تمكنها من أداء وظيفتها على أكمل وجه.

يقصد بالتخصيص بصفة عامة العملية التي يتم بموجبها توزيع الاموال المتاحة للمصرف على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن المواءمة بين الاحتياجات من السيولة وتعظيم الربحية أي تخصيص الاموال على بنود النقدية اي الاستثمارات بالأوراق المالية والقروض والتسليفات والاصول الاخرى.[1]

للبنوك المتخصصة العديد من التعاريف نوجزها فيما يلي:

التعريف الاول: تعرف على أنها البنوك التي تتخصص بخدمة قطاعات معينة وبالذات المهم والاساسي منها ، و ذلك من خلال توفير تمويل لهذه القطاعات بالشكل الذي يساهم في تطويرها وتنميته.[2]

التعريف الثاني : كما تعرف كذلك على أنها مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل قطاع أو فرع اقتصادي معين ويتم تمويلها لهذه القطاعات عن طريق الائتمان الذي تقدمه ، وغالبا ما يكون الائتمان المصرفي للبنوك المتخصصة طويلة الأجل بحكم طبيعة النشاط الاستثماري القائم في القطاعات الزراعية والصناعية والسكنية لدى تسمى المصاريف الممولة لقطاع زراعي بالمصارف الزراعية ، وهكذا للمصارف الصناعية والعقارية.[3]

[1] اديب قاسم , **النقود والمصارف** , الطبعة الاولى , دار الضياء للطباعة ,2010 ص 14.
[2] فليح حسن خلف ، **النقود و البنوك** ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص 309.
[3] ناظم محمد نوري الشمري ، **النقود و المصارف و النظرية النقدية** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ،الطبعة الاولى ، 2013 ، ص 141.

التعريف الثالث : تعرف على أنها بنوك تعمل على تمويل المشروعات في مجال تخصص معين حيث تتضمن كل من البنوك الزراعية والصناعية والعقارية. [1]

التعريف الرابع:كما يمكن تعريفيا بأنها البنوك التي تتخصص في منح الائتمان لنوع محدد من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية والزراعية والصناعية. [2]

الفرع الثاني : أسباب نشأة البنوك المتخصصة: لقد ظهرت الحاجة إلى نشوء هذه البنوك لعدة أسباب نذكر منها:

– انخفاض قدرتها التمويلية الذاتية أي التي يمكن أن تتاح لها من داخل القطاعات ذاتيا والتييفترض أن تكون ناجمة عن عوائد و أرباح العمليات والنشاطات التي تتم في إطار ممارسة هذه القطاعاتلعملها وبالتالي يمكن إعادة استخدامها في تطوير هذه القطاعات وذلك بسبب محدودية النشاطات الاقتصادية التي تقوم في هذه القطاعات وضعف درجة تنوع هذه النشاطات وصغر حجم المشروعاتالتي تؤديها وبالتالي محدودية الأرباحهذا وضعف درجة إعادة استخدام ما يتحقق منها في تطوير عمل هذه القطاعات ونشاطاتها .

– إن معظم المشروعات التي تؤدي النشاطات في القطاعات هذه وبالذات الأساسية منها هي مشروعات فردية و تضعف قدرتها التمويلية لأنها تعتمد على موارد تبقى محدودة مهما كانت كبيرة لأنها ترتبط بالقدرات المالية لمالكيا ولا يتسع انتشار شركات المساهمة في ممارسة القطاعات الاقتصادية هذه وبالتالي يمكن أن تساهم في تجميع قدر أكبر من الموارد اعتمادا عمى مساهمة عدد كبير من المساهمين فيها.

– ضعف درجة توجه البنوك التجارية نحو توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية الأساسية وبالذات الصناعة التحويلية والزراعية والتي يطلق عليها القطاعات السلعية أي القطاعات المنتجة للسلع وكذلكلأسباب تتصل بأن المتوسط وطويل البنوك التجارية هي مصاريف ترتبط أساسا بتمويل النشاطات التجاريةلأن معظم مواردها التي تمثلها الودائع هي موارد قصيرة الأجل والتي تتم عادة في تمويل النشاطاتالتجارية ذات الطبيعة قصيرة الأجل ولأن التمويل اللازم لتطوير القطاعات الأساسية في الاقتصاد

[1]عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، **ادارة المنشآت المتخصصة** ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، جامعة المنصورة، ص 24.
[2]متولي عبد القادر ، **اقتصاديات النقود و البنوك** ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ،الطبعة الاولى ، 2010 ، ص 71.

يحتاجإلى تمويل متوسط وطويل الأجل في الغالب و هو الأمر الذي تبرز معه الحاجة لنشوء البنوك المتخصصةلتوفير التمويل متوسط وطويل الأجل هذا لازم لتطوير قطاعات هذه وتنميتها .

– ضعف درجة تطور الأسواق النقدية والمالية في الدول النامية و بالشكل الذي يضعف فيه إسهامها في توفير التمويل اللازم للمشروعات التي تمارس نشاطها في الاقتصاد عموما وفي القطاعات الاقتصادية الأساسية خصوصا وهو الأمر الذي يحد من إمكانية الأسواق هذه بسبب ضعف درجة تطورها على تحضير وعلى إقامة الشركات المساهمة التي يمكن أن توفر موارد مالية أكبر للنشاطات الاقتصادية والناجم عن صعوبة تداول الأسهم والسندات التي قد تقوم بإصدارها نتيجة ضعف تطور الأسواق النقدية والمالية وهو الأمر الذي يحد من إمكانية إقامة الشركات المساهمة وتوسعها.[1]

الفرع الثالث : خصائص البنوك المتخصصة :ان المصارف المتخصصة تتميز بعدة خصائص تنفرد بها وتميزها عن غيرها من المصارف وذلك من خلال تخصصها النوعي واعتمادها على مواردها الذاتية ومنحها الائتمان طويل الاجل اضافة الى غيرها من الخصائص وذلك ما يمكن اجمالها بالاتي:

اولا : التخصص النوعي: ان ما يميز المصارف المتخصصة عن غيرها من المصارف هو في تخصصها النوعي حيث انها تتعامل مع نوع معين من الانشطة الاقتصادية وهذا ما يعكس سبب تسميتها بالمتخصصة ومن هنا فان المصرف الذي يعمل في مجال الصناعة يطلق عليه المصرف الصناعي والذي يعمل في مجال العقار يطلق عليه المصرف العقاري الخ.

وبالتالي فان المصرف لا يمنح قروضه الا للأشخاص الذين يعملون في مجال تخصصه, فالمصارف العقارية لا تمنح قروضها الا لتمويل العمليات المتعلقة بالعقارات كذلك فان المصارف الصناعية لا تمنح قروضها الا للعمليات التي تتعلق بالصناعة كأنشاء مصنع او تجهيز ورش صغيرة للشباب.

وهذا يتطلب ان يكون لدى المصرف ادارات وكوادر فنية متخصصة في نفس النشاط الذي تخصص فيه وذلك بهدف دراسة جدوى المشروعات المقدمة للمصرف وتقييمها من الناحية الفنية قبل البت فيها.[2]

ثانيا : الاعتماد على الموارد الذاتية:ان المصارف المتخصصة تعتمد على مواردها الذاتية في خلق الائتمان حيث يكون اعتمادها الاساسي على رأسمالها واحتياطيها ومخصصاتها بالإضافة الى بعض

[1]فيلح حسن خلف ،**مرجع سبق ذكره** ، 2006, ص 359-360
[2]متولي عبد القادر ،**مرجع سبق ذكره**، 2010 ، ص 98 .

الموارد الاخرى كالاقتراض من المصرف المركزي والحكومة كذلك الاقتراض من المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الاخرى.

ثالثا:منح الائتمان طويل الاجل: ان المصارف المتخصصة تتعامل في القروض طويلة الاجل والتي تحتاج اليها المشروعات بهدف التنمية الاقتصادية على عكس المصارف التجارية تتعامل التي تتعامل في الائتمان القصير ومتوسط الاجل ولا تمنح الائتمان طويل الاجل الا في اضيق الحدود , وبالتالي فان هذا يعتبر السبب الاساسي لنشأة وتطور المصارف المتخصصة.[1]

رابعا :عدم تلقي الودائع الجارية للأفراد بصفة اصلية: يرتبط نشاط المصارف المتخصصة برأس مالها اي انها لا تستطيع التوسع في انشطتها الا في حدود مواردها المالية فهي ليست كالمصارف التجارية التي يمكنها استثمار اموال الزبائن , حيث يعد تلقي الودائع الجارية او تحت الطلب او الحساب الجاري من الاختصاصات الاصلية للمصارف التجارية. لهذا فان المصارف المتخصصة لا تتعامل في هذه العمليات الا على سبيل الاستثناء اذا اذنت لها السلطات المختصة.[2]

خامسا : تقديم الخبرة للعملاء: ان المصرف عادة ما يقدم خبراته ومشورته الفنية لعملائه من اجل دعمهم والعمل على تقدمهم, الامر الذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي حرصت المصارف المتخصصة على ضم اقسام خاصة يكون لديها خبرة ومشورة كبيرة فيمجال تخصص المصرف.

سادسا:الاستثمار المباشر:قد تقوم المصارف المتخصصة باستثمار اموالها بنفسها بالاستثمار المباشر وذلك عن طريق انشاءالمشروعات الجديدة وتمليكها للغير او انشاء مشروعات مشتركة بالمساهمة مع الغير , وبالتالي فإنها لاتكتفي بمنح الائتمان لطالبه فقط .

سابعا : انها مؤسسات غير ودائعية: ان المصارف المتخصصة لا تعتمد في مواردها المالية على ايداعات الافراد كما هو الحال بالنسبة للمصارف التجارية وانما تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات. [3]

---

[1] حربي محمد عريقات , سعيد جمعة عقل , **ادارة المصارف الاسلامية - مدخل حديث-**الطبعة الثانية , دار وائل للنشر, 2012 , ص 82.

[2] حسن عداي الحسيني , مؤيد عبد الرحمن الدوري ,**ادارة المصارف (مدخل كمي واستراتيجيمعاصر)** , الطبعة الرابعة , دار وائل للنشر, 2008 ص 74.

[3] خالد عبد الله براك , **تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي** , دار الفكرالجامعي , مصر, 2010 ص 61.

المطلب الثاني:وظائف و انواع البنوك المتخصصة

الفرع الاول: وظائف البنوك المتخصصة

اولا : وظائف بنوك التنمية الصناعية:

1. تتخصص وظائف بنوك التنمية الصناعية في انشاء ودعم الصناعات المختلفة صغيرة كانت أو كبيرة عن طريق امدادها بالأموال اللازمة لشراء المواد الخام و الآلات والمعدات وغيرها من الأدوات اللازمة وهي من أهم وظائف البنوك المتخصصة.
2. هذا النوع من البنوك لا يملك خاصية فتح الحسابات الدائمة أو أن يقبل ودائع ، أي لا يوجد مصدر لهذا النوع من الربح.
3. تعتمد بنوك التنمية الصناعية بتمويل المشاريع الصناعية اعتمادا على رأس مالها بجانب الأموال التي تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك الأخرى او السندات التي تصدرها.
4. تحدد قدرتها على تمويل الصناعات بإمكانية حصول صاحب المشروع على قروض طويلة الأجل
5. تكون فوائد القرض طويل الأجل في المقابل أقل بنسبة ما من فوائد الأموال التي يمنحها لإقامة المشروعات الصناعية وبذلك تبتعد عن البنك التجاري الذي يحتمل نسبة عالية من المخاطرة.
6. تمنح جميع التسهيلات بمختلف اجال استحقاقها طبقا لنوع الائتمان المطلوب.

ثانيا:وظائف بنوك التنمية الزراعية:

1. تتخصص في تمويل مصاريف وتكلفة النشاط الزراعي والحصاد ، وشراء المعدات والآلات اللازمة لإتمام عملية الزراعة وايضا استصلاح الأراضي الزراعية وتعد تلك المهما من أهم وظائف البنوك المتخصصة.
2. منح القروض المختلفة للأشخاص وتختلف سياسة وشروط البنوك في منح القروض حسب ظروف وسياسات الدولة التي يتم فيها لاستصلاح وزراعة الاراضي.
3. كما أن دورة الانتاج الزراعي تستغرق وقتا طويلا مقارنة بدورة الانتاج الصناعي مما يتيح للمزارع او صاحب القرض الوقت الكافي للتصرف في امواله من التخفيض او الزيادة او التحويل الى مجالات أخرى غير المجال الزراعي مما يجعل البنك الزراعي قد يجد صعوبة في تحصيل الديون
4. من أهم وظائف البنوك المتخصصة هو مواجهة المشكلات الفنية التي تواجه الإئتمان الزراعي مقارنة بقروض البنوك التجارية بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة في القروض الزراعية.

5. يكون ضمان البنوك الزراعية هو الإنتاج الزراعي الذي يكون مقداره العائد المالي منه في علم الغيب قد يصيب او قد يخيب فلا يمكن توقعه وقت منح القرض.
6. لا يوجد ضمانات سريعة او واضحة يلزمها القانون مثل تلك التي يلزمها في الأعمال التجارية كالسندات والكمبيالات والتي إذا امتنع المقترض عن سدادها فانه يمكن ان يشهر افلاسه.
7. يتوقف حجم السلفة الزراعية على عدد المقترضين من المزارعين ، فمثلا في المجتمعات الصغيرة من الضروري أن يبزل البنك الزراعي جهدا كبيرا في فتح الملف والتأكد من الحاجة إلى القرض واسترداد قيمته.
8. هناك أيضا مخاطر سوقية كثيرة حيث يمكن أن تتغير أسعار المحاصيل بشكل ملحوظ طبقا لقوانين العرض والطلب
9. قد تصاب المحاصيل بالحشرات او تتلف بسبب سوء التخزين
10. تتفاوت خبرات المزارعين بشكل كبير مما لا يضمن كفاءة مستوى الإنتاج وبالتالي لا يوجد ضمان قدرة المزارع على رد القرض
11. اضافة الى ان طبيعة الائتمان الزراعي قليل العائد بطبيعته ،مما يصعب علي على البنك الزراعي تدبير عائد مصروفاته وتكاليفه
12. يتيح ايضا البنك الزراعي فرصة لجميع المدنيين ليس فقط المزارعين بعمل الودائع والاستثمار به

ثالثا:وظائف البنك العقاري:

1. تتخصص البنوك العقارية في تقديم سلف وقروض بضمانات عقارية و اراضي وهي من أهم وظائف البنوك المتخصصة
2. تقدم ايضا القروض لجمعيات ومؤسسات الإسكان كما تساهم في تأسيسها.
3. تعتمد البنوك العقارية في تمويل النشاطات الخاصة بها بناءً علي رؤوس الأموال اضافة الى قروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من خلال البنوك التجارية او عبر البنك المركزي.
4. تتميز قروض البنوك العقارية بكونها طويلة الأجل والقليل منها متوسط الأجل.
5. تتعامل هذه البنوك مع المقترض عن طريق الفواتير وإيصالات الدفع وقيمة المواد المستخدمة في البناء.

رابعا:وظائف بنوك التجارة الخارجية :

1. تتخصص تلك البنوك بمعاملات تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية ، وتسمى في بعض الدول بشركات اعتماد التصدير
2. من وظائف البنوك المتخصصة أنها تهدف إلى مساعدة التجارة الخارجية والنهوض بها للوصول إلى مراحل متقدمة وتنميها.
3. يقوم البنك بتقديم تسهيلات مصرفية بالصور الائتمانية المختلفة التي يقدمها التي تشمل قروض الاستثمار طويل الأجل.
4. تمنح بنوك التجارة الخارجية تسهيلات ائتمانية مختلفة الأجل للمؤسسات الصناعية حتى تستعين بها تلك الصناعات ويتم النهوض بالإنتاج المخصص للتصدير.
5. في أمور كثيرة من حيث الكمية وشراء المواد والسلع الوسيطة اللازمة للوحدات الاقتصادية التي تقوم بهذا النوع من الإنتاج
6. اضافة الى اختصاصها في فتح الاعتمادات المستندية

خامسا:وظائف بنوك الاستثمار:

1. اقتصرت بداية بنوك الاستثمار علي قبول الأوراق التجارية لتمويل التجارة الخارجية وتوفير الأموال التي تكفي للقروض الخارجية عن طريق طرح الأسهم والسندات في الأسواق المحلية لرأس المال.
2. امتد نشاطها ليشمل علي تمويل الشركات وتمويل عمليات البيع الآجل وهي أهم وظائف البنوك المتخصصة
3. تلعب دورا هاما في الأسواق المالية الدولية حيث اذا استطاع البنك بيع الأوراق المالية بسعر اعلي من السعر الذي دفعه العميل، فإنه يربح من عملية البيع مقدار الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع
4. اما اذا تم بيع الأوراق المالية بسعر اقل من سعر الشراء فيتحمل البنك تلك الخسارة حيث لا يحتمل العميل اي نوع من الخسارة او الربح الناتج من تسويق الأوراق المالية
5. يقوم البنك بتمويل عملية شراء الأوراق المالية الجديدة عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية الاخرى او للبنك المركزي
6. فيجب أن يتأكد البنك نت الالتزام بشراء وبيع الأوراق المالية الجديدة لتحقيق عائد مناسب يكفيه لتغطية تكاليف الحصول على الأموال اللازمة لتمويل هذه العملية بهامش ربح معقول

7. عندما تكون عملية الاصدار كبيرة الحجم عادة يشترك بها عدد من البنوك لإتمامهاوظائف بنوك الادخار
8. تم إنشاء بنوك الادخار لتجميع المدخرات الشعبية وهي من أهم وظائف البنوك المتخصصة
9. تتكون من وحدات صغيرة بحيث تنتشر على نطاق جغرافي واسع لتكون قريبة من الفئات أصحاب الدخل المحدود
10. تتميز بانخفاض الحد الأدنىللإيداع حتى تستطيع جذب مدخرات القاعدة الشعبية التي تمثل الفئة الأكبر من الشعب
11. لذلك فهي تعتبر أقرب وسيلة للادخار من أصحاب الدخل المحدود

الفرع الثاني : انواع البنوك المتخصصة: تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التيتتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا،كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحدمن أغراضها، هذا ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة من حيث عملياتها التمويلية التي تقوم بها إلى الأنواع التالية:

اولا : البنوك الصناعية :تهدف للنهوض بالقطاع الصناعي من خلال تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل للمؤسسات الصناعية، وذلك بغرض تحديث آليتها ورفع إنتاجيتها، كما تساهم بدراسات الجدوى الاقتصادي للمشروعات الجديدة، ليكون إقراضها مبنيا على أسس علمية وموضوعية، ولكي يتم توجيه قروضها إلى النشاطات الصناعية التي تعطي اكبر عائد ممكن.[1]

تقوم هذه البنوك بتمويل الأنشطة الصناعية المتعددة من خلال منح التسهيلات لشراء المواد و الخامات و المنتجات نصف المصنعة و غيرها ، كذلك تعمل عمى تمويل شراء الآلات و المعدات التي تساعد في عمليات التصنيع و تمويل عمليات التوسع و الإحلال ، هذا إلى جانبالقيام بدراسات الجدوى الفنية و الاقتصادية للمشروعات ، و تتراوح مدة التسهيلات التي تقدمها من سنة و حتى 20سنة.

[1]محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2010،ص217.

ثانيا:البنوك العقارية :هي بنوك توفر الأموال لمن يرغبون الاستثمار في الحصول على الملكيات العقارية أو تحسينها. وتعتمد على رؤوس أموالها واحتياطاتها وعلى إصدار السندات والإقراض من المؤسسات المالية الأخرى ومن البنك المركزي كمصادر تمويل دون الاعتماد على الودائع، وتمتاز مصادر تمويلها بطول الأجل لكي تلاءم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها لعملائها، بالإضافة لذلك تركز على الضمانات العينية وذلك برهن العقارات. [1]

و تقوم هذه البنوك بتقديم التمويل اللازم لشراء العقارات و بناءها و التوسع فيها ، و كذلك الاهتمام بالمدن الجديدة سواء السكنية أو الصناعية ، و هي تعتمد على رؤوس أموالها بجانب القروض طويلة الأجل و ما تصدره من سندات و تتسم توظيفات هذه البنوك بطول الأجل ، هذا وتوجد في الدول بنوك أخرى تسهم في هذا المجال أيضا وتعمل تحت اسم بنوك الإسكان أو بنوك التعمير.

ثالثا:البنوك الزراعية:هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم التسهيلات والخدمات المصرفية كافة لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة للأفراد أو جمعيات تعاونية.[2]

ان البنوك الزراعية هي البنوك التي تتخصص بخدمة القطاع الزراعي من أجل الاسهام في تطويره وتنميته ، وبالتالي فإن أهمية البنوك الزراعية تتأتى من أهمية القطاع الزراعيفي الاقتصاد ، وبالذات في الدول النامية ، سواء من خلالالمساهمة المباشرة لهذا القطاع أو من خلال مساهمته غير المباشرة من خلال علاقته مع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الصناعة التحولية الذي يؤدي من خلاله القطاع الزراعي دوره في عمل الاقتصاد ونموه ، و من بين الأنشطة التي تمارسها هذه البنوك:

- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي (الآلات ، البذور ، الأسمدة و المبيدات)
- تنمية الثروة الحيوانية و السمكية و الاهتمام بمزارع الدواجن و المناحل
- القيام بالعمليات الائتمانية و تقديم السلف.
- القيام بالعمليات المصرفية المختلفة.
- تقديم الدراسات و الاستشارات و البحوث في المجالات الزراعية المختلفة و إعداد دراسات الجدوى في هذا الصدد .[1]

[1]علا نعيم عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**،دار البداية للنشر والتوزيع،عمان- الأردن،الطبعة الأولى، 2009،ص38 .
[2]السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، 2010،ص 48 .

رابعا : بنوك التجارة الخارجية :وهي تتخصص في التجارة الخارجية والمعاملات الدولية ، وتهدف إلى تنمية وتطوير التجارة الخارجية والنهوض بها في مجالات التصدير والاستيراد المختلفة ، كذلك فإنها تمنح التسهيلات الائتمانية والمصرفية المتعلقة بالنقد الأجنبي وفتح الاعتمادات واصدار خطابات الضمانوغيرها .

خامسا:بنوك الاستثمار: وهي بنوك متخصصة بتوفير الائتمان طويل الأجل اللازم للاستثمار سواء من خلال إقامة المشروعات أو التوسيع نشاط هذه المشروعات ، وقد يتم هذا من خلال تمويل عمليات الاستثمار هذه عن طريق اقتناء إصدار المشروعات من الأسهم والسندات والتي هي في الغالب طويلة الأجل في الأسواق النقدية والمالية وبالذات في السوق المالية وخصوصا الأولية منها إضافة إلىالسوق الثانوية.

وبنوك الاستثمار هذه يتسع وجود معظمها في الدول المتقدمة والتي يطلق عليها ببنوك الأعمال في بعض من الدول المتقدمة هذه ، باعتبار أنها بنوك تركز على رؤوس أموالها و احتياطاتها ، وأن القروض طويلة الأجل تمثل اهم استخداماتها ، والبنوك الاختصاصية في الدول النامية وبالذات البنوك الصناعية والزراعية هي التي تقوم بدور بنوك الاستثمار من أجل رفع معدل الاستثمار في هذه الدول ، أي نسبة الاستثمار من الدخل من أجل تحقيق النمو في اقتصاديات الدول النامية.[2]

[1]عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ،**مرجع سبق ذكره** , ص 24-25 .
[2]فيلح حسن خلف ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 379.

المبحث الثاني :صيغ التمويل في البنوك المتخصصة

تحتاج المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها في تمويل نشاطها على الجهاز البنكي من أجلالحصول على قروض لدعم أغراضها الإنتاجية، وكذلك لتمويل عمليات الاستثمار، وللإحاطة بجانبالتمويل البنكي لابد من التعرف أولا على مفهوم التمويل ثم عرض طرق التمويل، وصولا لتحديد مفاهيمالتمويل البنكي وأهميته، ومختلف أنواعه.

المطلب الاول : تعريف وطرق التمويل

يؤدي التمويل دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ بدونه لا يمكن إقامةالمنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى.

الفرع الاول: التمويل البنكي

اولا:تعريف التمويل :للتمويل تعاريف عديدة تتباين من تعريف لآخر:

- "هو تلك العملية التي تمكننا من توفير مبالغ مالية، تقدم إلى أي مشروع أو مؤسسة بهدفتطويره أو توسيعه، سواء كان هذا المشروع عام أو خاص"[1]

- يعرف أيضا على أنه " مصدر الأموال وتكلفته وكيفية الحصول عليه وطريقة استخدامه وسبلإنفاقه وتسييره.[2]

- كما يعرف بأنه "مجموعة من الأسس والوقائع والحقائق التي تسعى إلى تدبير الأموال وكيفيةاستخدامها، سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشآت أو الأجهزة الحكومية"[3]
- ويعرف التمويل على أنه "عملية الحصول على الأموال من أنسب المصادر المختلفة"

[1]سمير عز الدين، **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة الماجيستير بقسم العلوم الاقتصادية، كلية العلومالاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر ،2011/2012 , ص 03.
[2]ميلود زيد الخير، **ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 23و 24فيفري ،2011 , ص 02.
[3]عبد اللطيف مصيطفى، **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة و اقتصاديات الأسواق المالية** , دارسة مقارنة بينالجزائر ومصر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر, 2007/2008 , ص 77 .

وعليه يمكن القول أن التمويل هو عبارة عن عملية إيجاد وتخصيص الموارد المالية اللازمة منمصادر مختلفة من أجل توظيفها في مشاريع استثمارية، أو تمويل عمليات الاستغلال بهدف ضماناستمرار نشاط المؤسسة. [1]

ثانيا:تعريف التمويل البنكي :إن التمويل البنكي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي، للقطاعات الاقتصادية العاملة في إطار الاقتصاد الوطني، ولهذا يعرف التمويل البنكي على أنه:

تعريف التمويل البنكي: هي قيام البنوك بتوفير احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات منالموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصاديةالاستثمارية ودعمها وتنميتها وذلك بما يتلاءم وأهداف النظام الاقتصادي والخطة الاقتصادية للدولة فيتوفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع قطاعاته في كل البلدان النامية والمتقدمة، عن طريقالاقتراض.

وعليه يمكن القول أن التمويل البنكي هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي المحلي،الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

الفرع الثاني : طرق التمويل:تنقسم طرق التمويل إلى طرق مباشرة وطرق أخرى غير مباشرة كما يلي:

اولا : التمويل المباشر:يعبرعن العلاقة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط أو مؤسسة مالية في الوحدات ذاتالفائض في الموارد المالية والادخارية يمكن تحويلها إلى وحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتهاوله عدت صور ويختلف باختلاف المتعاملين في المشروعات (أفراد أو حكومات[2]).

يعتبر هذا النوع من التمويل دعما مباشر للعميل لتمويل حاجاته المختلفة، ويتضمن كلا من الحساب الجاري المدين والقروض النقدية وخصم الورقة التجارية.

[1]نور الدين أبو الرب وآخرون، **مدخل إلى علم التمويل**، جامعة النجاح الوطنية عمادة البحث العلمي، نابلس، فلسطين،2002 , ص 02.
[2]ريم كعباش ووفاء ناجم، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين الدفلى** ،مذكرةماستر في علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامةبخميس مليانة ،2016/2017 , 08

ثانيا:التمويل غير المباشر:يعني اللجوء إلى المؤسسات المالية الوسيطة مصرفية أو غير مصرفية، ولكون النظام البنكي هو أساس التمويل فإن البنك المركزي يكون مجبرا على القيام بدور المقرض أو الملاذ الأخير، والاقتصاد الذي يعتمد على هذا النمط من التمويل يعرف باقتصاد المديونية.[1]

يقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل لتنفيذ الالتزامات المادية عليه والذييتمثل بعدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل وانما التسيير له في تنفيذ أعماله، ويتضمن كلا منالاعتماداتالمستندية والأوراق المقبولة المكفولة وخطابات الضمان وكذلك البطاقات الائتمانية...الخ.[2]

المطلب الثاني : مصادر و استخدامات التمويل البنكي و محدداته

الفرع الاول : مصادر تمويل البنوك المتخصصة:تتعدد مصادر تمويل المصارف المتخصصة وذلك كالاتي:

1- الاموال الذاتية: تتألف من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات.

2- الودائع: تجدر الاشارة الى ان الودائع تلعب دورا اقل اهمية من الاموال الذاتية.

3- الاقتراض: مصادرة متعددة مثل الحكومة او المصرف المركزي والمصارف والمؤسسات الدولية

4- الهبات والمساعدات:يقدمها القطاع العام وتأتي ايضا من مصادر خارجية وتقوم مؤسسات الاقراض المتخصصة باستخدام اموالها على الشكل الاتي:

- موجودات سائلة في شكل ارصدة نقدية واذونات وسندات الحكومة.
- موجودات متداولة تمثل قروضا ممنوحة الى القطاع الخاص والعام والبلديات وهي قروض طويلةالاجل
- موجودات طويلة الاجل تمثل قروضا متوسطة وطويلة الاجل واستثمارات في اسهم الشركات.
- موجودات ثابتة في شكل اراضي وعقارات والات ومعدات وسيارات واثاث

[1] نوال جمعون، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمةماجستير في علوم التسيير، كلية العلومالاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005ص 50 .

[2]زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية أم البواقي**، أطروحةدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2013، ص 48.

وبالتالي فان استخدامات الاموال في المصارف المتخصصة تعبرعن اهداف وغايات تلك المصارف وتشكل محفظة القروض الحجم الاكبر من تلك الاستخدامات هذا بالإضافة الى مجالات اخرى لتوظيف اموال تلك المصارف وتتمثل في الموجودات النقدية وشبه النقدية والتي تكون الغاية منها مواجهة الالتزامات المترتبة على هذه المصارف ولتسديد نفقاتها الجارية وشراء احتياجاتها من الاصول الاخرى.

اضافة الى محفظة القروض والتي تحتل القسم الاكبر متمثلة في قروض القطاع الخاص الذي تمثله هذه المصارف وقروض اخرى للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية وقروض للمؤسسات الحكومية هذا بالإضافة الى الموجودات الاجنبية حيث تتمثل استثمارات المصارف المتخصصة في المحافظ الاستثمارية الاجنبية , وهناك ايضا الموجودات الثابتة المستخدمة لتسيير عمل المصارف[1]

الفرع الثاني : استخدامات الأموال في البنوك المتخصصة: تتمثل استخدامات البنوك المتخصصة في الأمور التالية:

1- الموجودات السائلة: وتتكون من النقد الموجود في الصندوق، ودائع البنك لدى البنوك الأخرى.

2- القروض الممنوحة: وتشكل أكبر استخدام للأموال في البنوك المتخصصة وتتكون القروض الممنوحةمن:

- قروض للقطاع الخاص: وهي القروض التي تقدمها البنوك المتخصصة لمنشآت اقتصاديةوأهلية وللأفراد العاديين.
- قروض للمؤسسات الماليةغيرالمصرفية: كالقروض المقدمة مؤسسات التوفير والإقراض والوساطة الماليةوغيرها.
- قروض للمؤسسات المصرفية: وهي المقدمة لبنوك أخرى.
- قروض للمجالس المحلية والمؤسسات العامة: وهي المقدمة للبلديات والمجالس القرويةومؤسسات الدولة العامة.
- قروض لخزينة الدولة: وهي المقدمة على شكل أذونات وسندات خزينة للدولة في حال عجز خزينة الدولة.

[1] طاهر فاضل , ميرال روحي , **النقود والمصارف والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة** , الطبعةالاولى , دار وائل للنشر : 2013 , ص 75

3- الموجودات الأجنبية: وهي عبارة عن استثمارات البنوك المتخصصة في المحافظ الاستثماريةالأجنبية.

4- الموجودات الأخرى: وهي تتكون عادة من السلف المالية ونفقات التأسيس والدفعات المدفوعة مقدماًوالإيرادات المستحقة وغيرها.

5- الموجودات الثابتة: وهي عبارة عن السيارات والمباني والأثاث والأراضي وغيرها.

الجدول رقم (01-01) : مقارنة بين المصارف التجارية والمتخصصة

اوجه الفرق	المتخصصة	التجارية
الملكية	غالباً ما تكون مملوكة للدولة ويمكن أن تكون مملوكة للأفراد بشكل مشترك	تكون ملكيتها خاصة للأفراد
الشكل القانوني	مؤسسات عامة تابعة للدولة أو مشتر كةبينالقطا ع العام والخاص	تكون على شكل شركة مساهمة عامة
المنافسة	تعمل في جو احتكاري	تعمل في جو تنافسي
مصادر التمويل	لا تعتمد على الودائع بشكل كبيرولكن على رأسالمال والمساعدات الحكومية	تعتمد على الودائع بشكل كبير
منح القروض	تمنح قروض طويلة الأجل	السمة الغالبة للقروض تكون قصيرة الأجل
توظيف الاموال	تقتصر على مجال تخصص البنك	تكونفيها مرونة لتشمل قطاعات متعددة

المصدر : بالعايب صبرينة , عزيزي حنان , دور البنوك الحكومية المتخصصة في تمويل القطاعالزراعي في السودان,2021, ص 10 .

الشكل رقم (01-01) :مصادر واستخدامات الأموال في البنوك المتخصصة

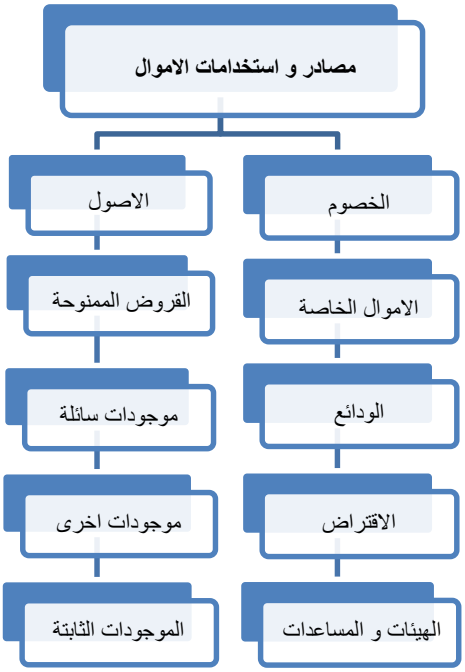

المصدر : بالعايب صبرينة , عزيزي حنان , مرجع سبق ذكره ,ص 10.

الفرع الثالث : محددات التمويل البنكي : نلاحظ أنه عند اختيار البنك المتخصص لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لابد أن يوازن بين عدة عوامل وأخذها بعين الاعتبار نذكر منها :[1]

اولا :الربحية:تتميز أرباح هده البنوك بحساسية مفرطة لمخاطر التغير في الإيرادات بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى. بمعنى أنه إدا ازدت إيرادات البنك بنسبة معينة تزيد الأرباح بنسبة أكبر وبالعكس إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة تنخفض الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول إلى خسائر.

ثانيا :السيولة:الجزء الرئيسي من موارد البنك يتمثل في الودائع تحت الطلب. لذلك يجب على البنك الاحتفاظبقدر كاف من السيولة للوفاء بالاحتياجات المتوقعة للمودعين عند الطلب. لأنه في حال تأجيل السداد أوعدم مقدرة البنك على سداد الودائع عند الطلب سوف يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين مما يضطرهم

لسحب ودائعهم نهائيا من البنك معرضا البنك للإفلاس.

[1]إسماعيل علي عباس و هاني عبد الأمير ألفيلي، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثالثة، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، 2011، ص 23.

ثالثا :الأمان:عادة يتصف رأس مال البنك بالصغر بالمقارنة بإجمالي مصادر الأموال لديه، مما يعني دلك قلةالأمان بالنسبة للمودعين، فإذا زادت الخسارة عن قيمة رأس المال فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين وفيهده الحالة تكون النتيجة هي إفلاس البنك.

رابعا : قرارات البنك المركزي:يخضع البنك التجاري في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي (كونه المسؤول عن وضعومراقبة وتنفيذ السياسة النقدية) من قرارات مثل تلك المتعلقة بحدود الإقراض، وكذلك نسبتي السيولةوالاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما وغيرها من القرارات.[1]

خامسا :السياسة الائتمانية للبنك وطبيعة الودائع:يخضع البنك فيما يمنحه من تمويل للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارتها والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواع و آجالها الزمنية وشروطها.[2]

المطلب الثالث : أنواع التمويل البنكي و اهميته

الفرع الاول : أنواع التمويل البنكي : يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية إلى عدة أنواع وفق الأسس التالية:

أولا: التمويل البنكي بحسب الغرض منه:يمكن تقسيم هذا النوع من التمويل إلى ثلاث أقسام كما يلي:

1- التمويل البنكي الاستهلاكي:وهو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد غالبا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الائتمان بشكل البيع بالتقسيط.[3]

2- التمويل البنكي الاستغلالي:ويقصد بنشطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي اقتناء مواد أولية، دفع أجور، تأمين، وتمويلها يكون بمنح قروض قصيرة الأجل عادة أقل من سنة وقد تصل إلى سنتين وتقوم به أساسا البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية

[1]خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**, مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر ،2011/2012 , ص 50.
[2]محمد عبد الفتاح الصيريفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن،2014, ص 23 .
[3]أحمد شامية، **إقتصاديات النقود والمصارف**، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سورية، 2000ص 235.

ومتطلبات السوق وتستحق بعد تصريف المنتجات وتحقيق عوائد من المبيعات.وتطلب المؤسسة تحديد الفترة أو ما يطلق "خط القرض" ويمكن قبوله من طرف البنك أو رفضه حسب ملف القرض[1].

3- التمويل البنكي الاستثماري:وهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسساتالاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثابتة والتي تؤدي في مجموعتها إلى زيادةالأموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر.[2]

ثانيا: التمويل البنكي بحسب مدته:ويمكن تقسيمه على النحو التالي:

1- التمويل البنكي قصير الأجل:ويقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصصلدفع الأجور وشراء المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية التي يتم تسديدها من إرادات الدورةالإنتاجية.

2- التمويل البنكي متوسط الأجل:ويستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية أصول ثابتة أو لتمويلمشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنيين، وتكون مدتها مابين سنة وخمس سنوات.

3- التمويل البنكي طويل الأجل:وينشأ هذا التمويل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات مردودية علىالمدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات[3]

ثالثا: التمويل البنكي الخاص والعام:ينقسم إلى قسمين :

1- التمويل البنكي الخاص: ويمنح هذا التمويل لأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركاتوتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص الحصول على هذا التمويل الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التييتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك.

---

[1] نادية عمران، **دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال) ورقلة**، مذكرةماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014/2015ص 18.

[2] زبير عياش،**مرجع سبق ذكره**, ص 45.

[3] هواري معراج,عمر حاج سعيد، **التمويل التأجيري للمفاهيم والأسس**، الطبعة الأولى،كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمانالأردن،2013،ص 17.

2- التمويل البنكي العام:هو التمويل الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة، الهيئات، المؤسسات العامة والمصالحالحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولةومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية.[1]

رابعا: التمويل البنكي بحسب الضمان:وتندرج تحت هذا النوع نوعيين من التمويل وهما:

1- التمويل البنكي بضمان:يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل الضمان قبل منح هذا التمويل وعادتا تكون في المشروعات الحديثة أو غير معروفة أو المحتملة لأعباء مالية كبيرة تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتها بدون ضمانات وينقسم هذا النوع بدوره إلى:

- **تمويل بنكي بضمان شخصي:**والذي قدمه البنك للعميل دون أن يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكتفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين، أي الثقة بالتعامل واستمرار التعامل هما الضمان الأساسي في مثل هذا النوع من الائتمان، كما يمكن أن يتمثل الضمان الشخصي في الكفالة والتي تتمثل في تعهد شخص أو أشخاص آخرين بسداد أصل الدين والفوائد في مكان العمل إذا عجز هذا الأخير عن ذلك.

- **تمويل بنكي بضمان عيني:**وهو ائتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان، حيث يكون القرض بضمان عقا ارت، بضائع، أوراق مالية...إلخ

2- تمويل بنكي بدون ضمان:وهو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي. ولكنه يكتفي فيه بوعدالمقترض بدفع وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار عدت معايير، منها حالة العملاء الذين يقترضون من البنكبصفة منتظمة، والمركز الائتماني للعميل ومقدرته على الوفاء في الوقت المحدد

الفرع الثاني: أهمية التمويل البنكي : للتمويل البنكي أهمية كبيرة على اقتصاديات الدول باعتباره وسيط للتبادلات التجارية و وسيلة لاستغلال الأموال في عملية الإنتاج والتوزيع، ويمكن حصر أهميته على النحو التالي:

[1]مريم العمري، **مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق قرض الإيجار (المعايير والمبررات)**، مذكرةماستر، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013, ص44.

– من جهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؛

– يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعادعلى الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاطالاقتصادي المختلفة؛

– توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية استمرارها، ويتعلق ذلك خاصة بالمشاريع الإنتاجية الحديثة ذات الثقل الكمي والنوعي، والتي تعتبر نتاج الثورة العلمية التكنولوجية، ونتيجة حتمية لتطور الحياة الاقتصادية.[1]

[1]أحمد زهير شامية , **مرجع سبق ذكره** , ص 235.

المبحث الثالث : دراسات سابقة للبنوك المتخصصة و دورها في تمويل المقاولات الاستثمارية

توجد دراسات تناولت موضوع دور البنوك المتخصصة في تمويل الاستثمارات ، حيث تم الاطلاع عليها للوقوف على أهمالموضوعات التي تناولتها ، والتعرف على الأساليب والإجراءات التي تبنتها، وأهم النتائج وتوصياتالتي توصلت إليها ، وذلك بهدف إثراء الدراسة الحالية.

تطرقنا في هذا المبحث الى كل انواع التمويل التي تطرحها البنوك المتخصصة لدعم الاستثمار في مجال المقاولات , و دورها في التمويل الصناعي , التمويل العقاري , التمويل الزراعي او الفلاحي بصفة عامة و اخرها التمويل في الاستثمار و التجارة الخارجية .

ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي

المطلب الاول :الدراسات السابقة

الدراسة الاولى :

دراسة هناء شويخي، تحت عنوان أليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيلشهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمدخيضر بسكرة، 2013/2012.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية القطاع الفلاحي في إنعاش الاقتصاد الوطني وايضاحالمشاكل التي يعاني منها، والتطرق إلى آليات تمويله التي تعد من أصعب المشاكل التي يواجهها ،حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي ، حيث يعد التمويلالبنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي، ولا تقتصر كآلية فقط ، بل تعتبر دعم لقطاع الفلاحيالمتبع من طرف الدولة ، وكذلك بعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية روح الثقة والاطمئنان لدىالفلاحين المستثمرين تجاه الاستثمار الفلاحي، ركزت هذه الدراسة على مختلف الآليات المتاحة لتمويلالقطاع الفلاحي، من خلال هذا البحث سوف نقوم بدراسة نوعين من القروض المخصصة لتمويل هذاالقطاع.

الدراسة الثانية :

دراسة معوش ايمان، بورحلة نسيمة ، تحت عنوان واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر, دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم الاقتصادية، جامعة آكلي محند أولحاج، بويرة ، 2015/2014

توصلت هذه الدراسة إلى أن التمويل القطاع الفلاحي يتم من خلال التمويل البنكي حيث هذا التمويل يعتبر كدعم من قبل الدولة للقطاع الفلاحي، وأن التنمية الفلاحية لها دور في تطوير الانتاج الزراعي أيضا توصلت إلى عدم اهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي بصفة عامة.

اما بالنسبة لنتائج التي توصلت اليها الدراسة تتمثل فيما يلي :

– إن البحث عن أكفأ الطرق لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري يدعو إلى الانطلاق من واقعه المليء بالتناقضات الهيكلية التي لم تساعد على التنمية السريعة و المتوازية ، إضافة إلى افتقاره للضمانات والتوجيه الفلاحي اللازم وبالتالي فإن البحث في طريقة لإنشاء هيئة خاصة بالمتابعة الميدانية للاستثمارات وعمليات الاستغلال تعد ضرورة حتمية.

– الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي.

– إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.

– بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.

الدراسة الثالثة :

دراسة عولمي عفاف , تحت عنوان دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية , مذكرة مقدمة لنيلشهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمدخيضر بسكرة ، 2016/2015.

حاولت من خلال دراستها تبيان البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية مسلطين الضوء على ماهية البنوكالتجارية وظائفها وكذا قطاع المقاولاتية وحاولنا التعرف على أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك التجاريةوغيرها مرورا إلى المهام المقاولاتية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وفيما بعد قامت بدراسة أهم عنصر يتمحور عليه بحثها وهو خطابات الضمان البنكية و مبينة ماهيته وأهميتهومن المستفيد من هذا الضمان وقد تعرضنا على كفية إصدار هذا الضمان وتطرقنا إلى أنواعه الموجودةوخصائصه.

وجاءت الدراسة الميدانية لتبين كيفية طلب واصدار خطابات الضمان وما هي الشروط والوثائق المطلوبةلإصدار هذا الخطاب.

ولقد بينا أطراف هذا الخطاب كل واحد على حدى وكيف يتم الاستفادة من الخطاب و أيضا قمنا بالتطرق إلىالأنواع الموجودة والمعمول بها على أرض الواقع ومن خلال دراسته توصلنا إلى أنواع الخطابات الأكثر طلبا منالعملاء.

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج وهي أن للبنوك التجارية دورا كبيرا وهامافي تمويل قطاع المقاولاتية من خلال خطابات الضمان و كما لاحظنا أن هذه الخطابات ضرورة ملحة جدا فيوقتنا هذا لما لديها من مزايا وفوائد لكل الأطراف المتعاقدة فيه.

اما بالنسبة لنتائج التي توصلت اليها الدراسة تتمثل فيما يلي

– هناك آليات تمول بها البنوك التجارية دورة الإستغلال في قطاع المقاولاتية من خلال منح القروض المختلفة خاصة خطابات الضمان البنكية.

– إن التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي الجزائري قد ساهمت بشكل فعال في تفعيل نشاط البنوك في عمليات التمويل و هذا بتطوير خدماتها.

– خطاب الضمان هو تعهد مكتوب يصدر من البنك بناءا على طلب عميل بدفع مبلغ معين او قابل للتعيين لشخص آخر يسمى بالمستفيد إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب.

– خطاب الضمان يتميز بأهمية كبيرة للأطراف الثلاثة البنك، العميل و المستفيد.

– هو تحقق المصلحة للبنك لأنه يتقاضى عمولة نظير إصداره الخطاب و يستفيد منه العميل لأنه يجنبه تقديم تأمين نقدي. و ينتفع به المستفيد الذي صدر الخطاب لصالحه.

– إن لخطاب الضمان البنكي فوائد عديدة و هي تعود على كافة الأطراف المشتركة فيه و لرجال الاعمال و البنوك خاصة الحكومات بصفة عامة.

– إن البنوك التجارية عند منحها لخطاب الضمان البنكي تكون قد ساهمت في التنمية الاقتصادية و تحقيق التوازن الاقتصادي فتغيير خطاب الضمان البنكي نظام فعال في توفير الثقة و الضمان التي تحتاجه و يتقدم لطلبه.

– منح البنوك التجارية لخطاب الضمان يعني انها تمنح اسمها ووزنها من أجل إنجاز و إتمام المشاريع و عدم تعطيلها و بالتالي فإنها تلعب دور كبير و فعال في التمويل

الدراسة الرابعة :

دراسة محمد الأمين خلفاوي, التمويل العقاري في البنوك التجارية البنك الجزائر الخارجي (دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي 2017/2016.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح آليات تسيير ملف طلب تمويل عقاري في بنك تجاري متمثلا في بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة , بالإضافة إلى آليات تسيير المخاطر المحيطة بذلك النوع من القروض خلصت الدراسة إلى ضعف حجم القروض العقارية في هذه الوكالة ووجود معايير واجراءات تتخذها هذه الأخيرة قبل منح قرار التمويل لكل نوع من أنواع التمويل العقاري، ومن أجل نجاح عملية التمويل العقاري، تقوم الوكالة بتسيير مخاطره بعدة أساليب أبرزها تقديم ضمانات من طرف العميل. وقداعتمد الطالب على على المنهج الوصفي في الجزء النظري من البحث.

كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة في الدراسة التطبيقية وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

أن الوكالة البنكية تمنح عددا قليلا من القروض العقارية، ويرجع السبب في ذلك أن الوكالة تميل إلى إعطاء الأولوية إلى تخصصيا المتمثل في النشاط المرتبط بعمليات التجارة الخارجية من خلال تمويل مختلف عملياتها وتسيير حسابات الشركات الوطنية للمحروقات منها سوناطراك، يتبنى بنك الجزائر الخارجي من خلال وكالته معايير محددة لمنح التمويل العقاري لعملائها؛ حيث أن لكل نوع من التمويلاتالعقارية الممنوحة لها معايير خاصة

الدراسة الخامسة :

دراسة بالعايب صبرينة و عزيزي حنان , تحت عنوان دور البنوك الحكومية المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي في السودان, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2021/2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي الذي يعمل عمى توفير الأموال اللازمة للقيام بعمليات الإنتاج الزراعي ويعتمد على جملة من الصيغ التمويلية أهمها المزارعة والمشاركة ، المرابحة وغيرها ، وباعتبار أن الزراعة من أهم النشاطات التي يعتمد عليها الاقتصاد السوداني توجب علينا دراسة حالة البنك الزراعي السوداني و ابراز الدور الذي يلعبه هذا البنك في منح التمويل لهذا القطاع.

و من أهم النتائج المتوصل إليها أن البنك الزراعي السوداني يوفر التمويل للقطاع الزراعي و هذا التمويل يختلف من سنة إلى أخرى و تتحكم في حجمه عوامل متعددة منها الطبيعية و منها البشرية ، إلا أن البنك الزراعي السوداني كغيره من البنوك المتخصصة يتعرض للعديد من المشاكل و الصعوبات عند قيامه بمنح التمويل ، لذلك يستوجب عليه وضع بعض الشروط والحمول التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي و تحسينه نوعا و كما.

لخص هذا البحث إلى النتائج التالية:

. شهد التمويل الممنوح من البنك الزراعي السوداني خلال الفترة التي قمنا بدراستها ارتفاعا ، أما مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي فهو متغير من سنة إلى أخرى ففي بعض الأحيان يرتفع وفي أحيان أخرى ينخفض.

. تعتبر الزراعة هي النشاط الأساسي بالنسبة لدولة السودان خاصة لما تتوفر عليه من مقومات تتمثل في الموارد الطبيعية والبشرية بالإضافة إلى مساحتها الشاسعة.

. بالرغم من المشاكل التي يعاني منها البنك الزراعي السوداني في تمويل الزراعة ، إلا أنها عملت على تطوير الزراعة و مكنتها من منافسة الدول المتقدمة وكل هذا يتضح من خلال مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

. عند قيام البنوك المتخصصة بمنح التمويل الزراعي في السودان تواجهها صعوبات تتمثل أهمها في

1- ضعف حجم التمويل الممنوح من المصارف للزراعة يمثل حوالي 13 %من حجم موارد السوق المصرفي بينما مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي % 30 .

2- ضعف التمويل الحكومي المباشر النقدي والعيني المقدم لإنجاح المواسم الزراعية خاصة وأن أغلبية المزارعين ليست لهم أهلية للحصول على التمويل.

3- عدم التقنين الكامل لملكية الحيازات الزراعية في القطاع والاستفادة منها كأصول ذات قيمة تقوي المركز المالي لمالكيها وتوفير ضمانات للتمويل .

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

يعرض هذا المطلب الفرق بين الدراسة الحالية و بعض الدراسات السابقة المتحدث عليها سلفا و توضيح أوجه الاختلاف و أوجه التشابه

الجدول رقم (02-01) : جدول يلخص مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة (من اعداد الطلبة) .

	الفترة الزمنية	العنوان	اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
دراسة هناء شويخي	2013/2012	عنوان أليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	دراسة الجانب النظري لآليات تمويل البنكي	التعريف بأليات التمويل في القطاع الفلاحي بالجزائر
دراسة معوش ايمان، برحلة نسيمة	2015/2014	عنوان واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر	دراسة الجانب النظري للبنوك المتخصصة و تمويل القطاع الفلاحي	دراسة واقع التمويل وتحليل العوامل المؤثرة في تمويل الفلاحي
دراسةعلومي عفاف	2016/2015	دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية	دراسة الجانب النظري لأليات تمويل قطاع المقاولات	دراسة لدور البنوك التجارية في تمويل المقاولاتية
دراسة محمد الأمين خلفاوي	2017/2016	التمويل العقاري في البنوك التجارية البنك الجزائر الخارجي	دراسة الجانب النظري للبنوك المتخصصة و تمويل القطاع العقاري	التعريف بأليات التمويل في القطاع العقاري بالجزائر
دراسة بالعايب صبرينة و عزيزي حنان	2021/2020	دور البنوك الحكومية المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي في السودان	دراسة الجانب النظري للبنوك المتخصصة و تمويل القطاع الفلاحي	التركير في مجال منح قروض التمويل الزراعي
الدراسة الحالية	2022/2021	دور البنوك المتخصصة في تمويل المقاولات الاستثمارية	دراسة نظرية للبنوك المتخصصة و اليات التمويل و منح القروض	تشخص الدراسة الحالية دور البنوك المتخصصة في تمويل المقاولات الاستثمارية و خاصة المقاولات الفلاحة على مستوى البنك محل الدراسة

خلاصة الفصل:

يعتبر البنك المتخصص في مجال معين أهم مكونات الجهاز المصرفي ولقد كان تطوره نتيجة الاحتياجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إن تطور هذه البنوك أدى إلى تسهيل عمليات التمويل منها القصيرة و متوسطة الاجل ذلك لأن الدور الأول الذي تلعبه البنوك هو تمويل بالصيغ المدرجة في مجالها .

ومن خلال الوظائف التي تقوم بها هو تمويل المقاولاتية نتيجة لموقع هذا القطاع الاقتصادي المهم فلقد عاد هذا القطاع بقوة على الساحة الاقتصادية وذلك من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة أن السلطات الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي لترقية المقاولاتية وحيث تعتبر أجهزة الدعم التي تبنتها الدولة أحد اهم السبل لتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم. و حيث تسعى البنوك التجارية المتخصصة من خلال تمويل هذا القطاع إلى تحقيق الربح في ظل المحافظة على السيولة لمواجهة المودعين و طلبات المقترضين و تراعي في ذلك الضمانات التي نقدم إليها لحماية المركز المالي لها.

تبين لنا من خلال دراسة الفصل الاول أن البنوك على إستعداد لتقديم القروض القصيرة و متوسطة الأجل على مختلف فئات المقترضين فلقد تطور دور البنوك في الإقتصاد فاصبح يشتمل على عدة أنواع من القروض حسب مقدار إحتياج العميل و حسب مدة هذا الأخير و كذلك حسب طبيعة النشاط .

الفصل الثاني :

دراسة تطبيقية لدور بنك الفلاحة و التنمية الريفية ورقلة في تمويل المقاولات الاستثمارية

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية لموضوعنا هذا والمتمثل في دور البنوك المتخصصة في تمويل المقاولات الاستثمارية كان لابد علينامن دراسة تطبيقية وعملية وذلك بإسقاط كل أو بعض المعارض النظرية التي تطرقنا لها في الجانب النظري.

ويعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين المؤسسات الرائدة في المجال التخصصي في الجزائر فلقد تعددت مهامه منذ تأسيسه حيث تميز مجالاتو قطاعات حساسة في البلاد و هو التمويل الفلاحي بكل مجالاته . مما جعله ذو أهمية ومسؤولية واسعة. فهو يمس اهم القطاعاتالموجودة في بلادنا ويعمل على تنميتها و تحسينها .

سنقدم في هذا الفصل كل المعلومات التي تمكنا من الحصول عليها في موضوعنا و قسمناها الا ثلاث مباحث رئيسية :

المبحث الاول : تعريف بالبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

المبحث الثاني: القروض الموجهة لتمويل المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالةورقلة.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لقرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة

المبحث الاول : تعريف بالبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا كبيرا في توفير الأموال اللازمة للباحثين عنه وذلك لتنوع الخدمات التي يقدمها ، ويعد متخصص في تمويل مشاريع القطاع الفلاحي، وعليه سنقوم من خلال هذا المبحث على تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الاول: نشأة ومهام البنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفرع الاول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية:أنشئ بنك الفلاحة و التنمية " بنك بدر" بمرسوم قرار رقم 206- 82 الصادربتاريخ 13 مارس 1982 و الذي نسب إليه وظيفة رسمية هي تمويل جميع المشاريعالعمومية و الخاصة لقطاع الفلاحة و الزارعة الصناعية ، الري و الصيد البحري و الى كل ما يسامهم في تطوير عالم الريف .تم تحديد مدة مزاولة نشاطه بـ:99 سنة ، كما يمكن حله قبل هذه المدة عند الضرورة . أصبح بنك الفالحة و التنمية الريفية عملياً ابتداء من اكتوبر 1982 برأس مال يقدر ب 6600000000 دج .

و في حالة خسارة ثالثة أرباع 4/3 رأس مالها الاجتماعي، مجلس الإدارة مطالب بالإعلان عن الحل المسبق للبنك. و بهذه الصيغة أصبح بنك الفالحة و التنمية الريفية (مؤسسة عمومية مستقل) شركة ذات أسهم و بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14 و الذي يمنح إستقلالية أكبر للجانب البنكي، ألغي نظام التخصصللبنوك و أصبح بنك الفلاحة و التنمية كغيره من البنوك يباشر مهامه المتمثلة في منحالقروض و تشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعلمعاملاتها مع الزبائن أقل مخاطرة (الضمانات) ، كل ذلك يدخل تحت سياسة البنك في التعامل مع العملاء و مدى تحقيق الإستراتيجية العامة له.و حاليا يتوزع عبر التراب الوطني في سوق يتميز بالمنافسة الحادة بحوالي :288 وكالة و 33 فرع عبر التراب الوطني و أكثر من 7000 إطار و عون كما لا يفوت الذكر أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية و نظرا لاكتسابه أكبر شبكة من الوكالات و أكبر عدد من المستخدمين و كذلك شبكة معلوماتية فعالة في خدماتها .صنف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من طرف

مجلس قاموس البنوك (Almanach BANC) طبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية و يمثل البنك كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي مابين 4100 بنك مصنف.[1]

الفرع الثاني : مهام و وظائف بنك الفالحة و التنمية الريفية:طبقاً للقوانين و الاجراءات ، يتكفل بنك الفالحة و التنمية الريفية بتطبيق الخطط و البرامج المرتقبة من خلال قيامه بـ :

1. تطوير الموارد و العمل على رفعها و تحسين تكاليفها .
2. الاستعمال الذكي لإمكانيات التي تمنحها السوق المالية .
3. مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط البنكي و تقنياته .
4. عرض منتجات و خدمات جديدة على المدخرين و هذا في سياسته منح القروضذات مردودية

و يسعى البنك إلى تطو ير طاقات معالجة المخاطرة عن طريق :

1. تصفية مشاكل المالية
2. تطبيق معدلات فائدة بصفة منسجمة مع تكلفة الإيرادات
3. أخد الضمانات الملائمة و تطبيقها ميدانيا
4. تحسين استقبال الزبائن و إحترامهم و الرد على طلباتهم بجدية قصد تمتين العلاقة
5. مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية
6. العمل على حصول على الامتيازات الجبائية

وضع سياسة الاتصال فعالة لتحقيق الاهداف المسطرة و ذلك بـ :

1. إستعمال الدعم الاعلامي جريدة، تجمعات، الإشهار، معدات سمعية بصرية
2. تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين و إعطاء الأولية لحاملي الشهادات

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كذلك بتمويل :

1. (EAI – EAC) المستثمرات الفلاحية الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة الحجم
2. المجموعات التعاونية
3. مزارع الخدمات و التسويق

[1] badrbanque.dz

4. مؤسسات فلاحية صناعية من كل نوع
5. قطاع الصيد البحري[1] .

الشكل رقم (01-02) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

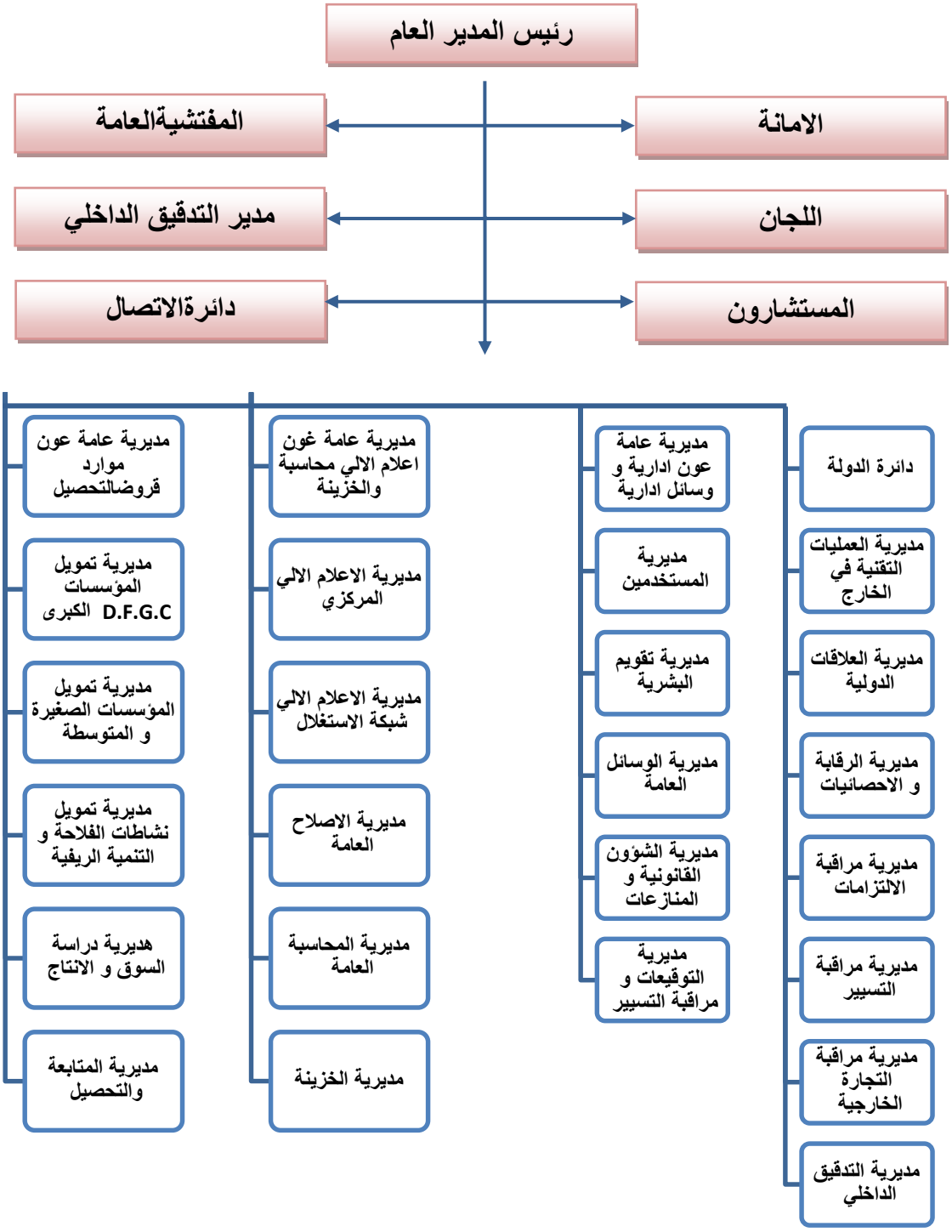

المصدر : وثائق مقدمة من طرف البنك.

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الفرع الثاني: المبادئ التي يركز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية:يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه علىأحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

اولا : مبدأ الاستغلال :يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله، حيث يقوم له الخدماتالمطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحةالاقتصادية هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

ثانيا : مبدأ القرض والمخاطر :بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين لديه الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

ثالثا : مبدأ السيولة :يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجب ار ليكون جاه از لطلباتهم إذا رغبوا في سحبودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية منقبل الزبائن

رابعا :مبدأ الخزينة :يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

خامسا : مبدأ الأمان :وهنا يلجأ المواطن إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب وملزم بالمراقبة الصارمة. [1]

المطلب الثاني: تعريف لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة .

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة :

بتاريخ 14 مارس 2001 عن المديرية تتكون شبكة البدر حسب القرارالتنظيمي 05 العامة و المتضمن التنظيم العام للبنك و يتكون من عدة هياكل

[1]badrbanque.dz

1- هياكل التسيير :تتكون من المديرية العامة يترأسها الرئيس المدير العام وثلاث مدراء نواب و مسؤولتقييمي و المديريات المركزية ويتمثل دورها في :

- الحماية والمحافظة على فوائد المؤسسة تسامهم في وضع السياسة العامة للبنك و تطبيقالاستراتجية الموقعة من طرف مجلس الادارة و المديرية العامة .
- ترقية و تطوير نوعية الخدمات المقدمة للزبائن باستمرار .
- سهر على المردودية الكلية للمؤسسة و تحسينه .
- الحفاظ على صورة و مكانة البنك .

2 -هياكل الرقابة الداخلية :و تتكون من المتفشية العامة و مديرية المراقبة العامة و التوجيه و دائرة الاتصالات ، و يتركز دورالمتفشية العامة و مديرية المراقبة و التوجيه فيما يلي :

- السهر على احترام السياسة الموقعة من طرف المديرية العامة في جميع المجالات
- ضمان تطبيق التعليمات في كل هياكل البنك ، و تقييمها مع ما هو موجود في الواقع.
- التعريف بالبنك داخليا و خارجيا.

3- هياكل الاستغلال : و هي الفروع الوكالات المركزي وكالات المكاتب المؤقتة ، المكاتب الدائمة ، و يتمثلدورها فيما يلي :

- تجسيد في ارض الواقع السياسة العامة للبنك و المخطط الاستراتيجي.
- جمع الموارد وتوزيع القروض وتحصيل المستحقات من الزبائن.
- جلب اكبر قدر ممكن من المردودية للبنك.

4-**الهياكل الوظيفية** : تتكون من مجلس الإدارة ، الجمعيات و اللجان ويتمثل دورها فيما يلي:

- مساعدة المديرية العامة في عدة مجالات محددة ، كالدراسات و الاقتراحات.
- الاستعانة بالمتخصصين للقيام بأعمالها.[1]

[1]وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (02-02) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR وكالة ورقلة

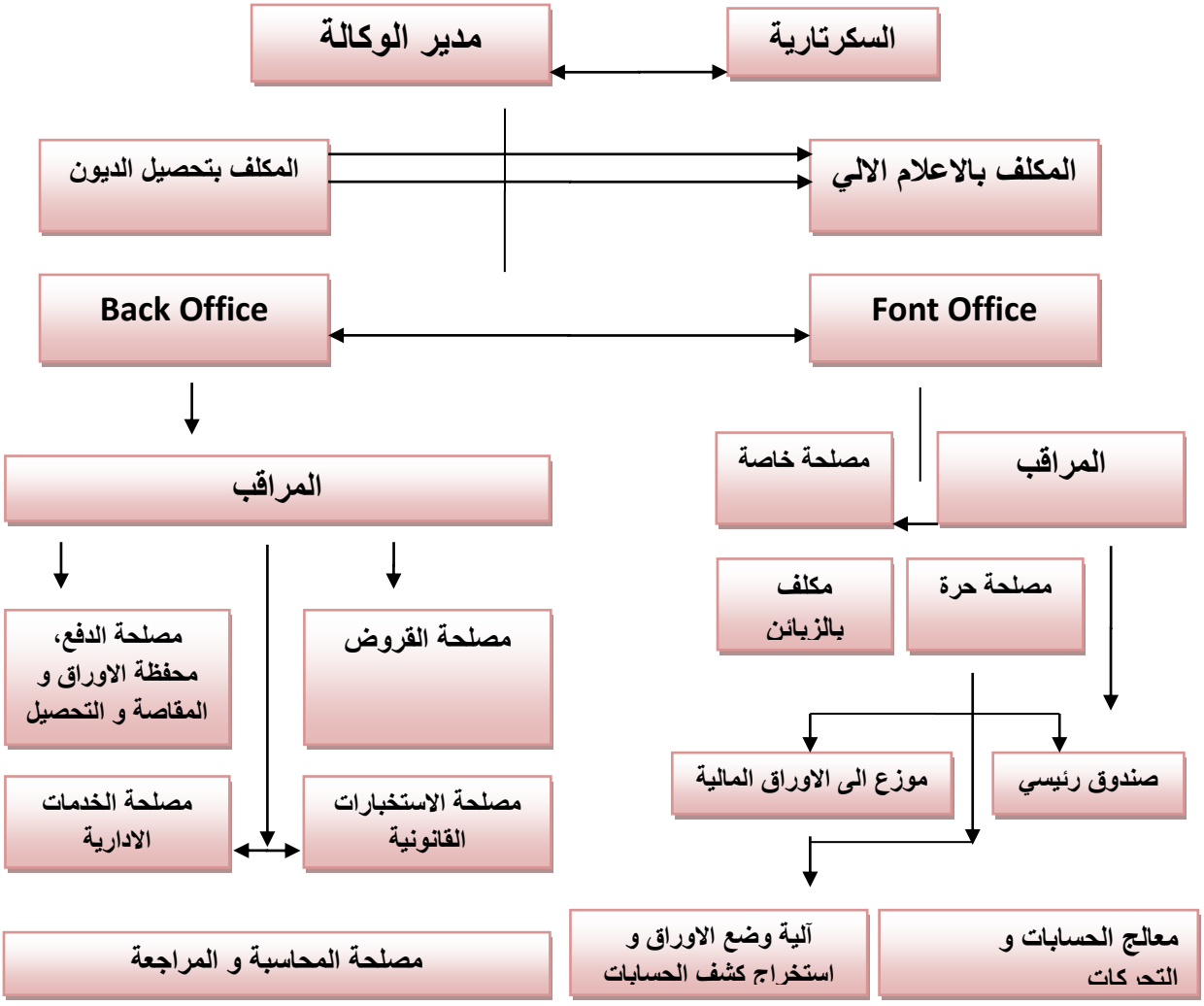

المصدر : وثائق مقدمة من البنك

المطلب الثالث : الضمانات و الشروط لمنح القروض .

الفرع الاول : الضمانات : تتمثل أهمية الضمانات في عدة نقاط أبرزها :

1. الحفاظ على المركز المالي للبنك و ذلك بالتقليل من القروض الصعبة الارجاع .
2. ضمان استرجاع قيمة الدين أو ما يقابله من المدين .
3. الحفاظ على سمعة البنك لدى مودعيه و عدم الشك في قدرة البنك على تسديد حقوقهم و الوفاء بما في حالة الوصول أجل تسديدها .
4. التأكد من الوضع المالي و القانوني لزبائنه و تقوية علاقته مع الزبائن الذين يتمتعون بوضعمالي جيد و التخلص من الزبائن ذات الوضعية المالية الرديئة و المعاملات السوقية السيئة.

5. الاخذ بعين الاعتبار كل التقلبات التجارية و الاقتصادية و السياسية الممكن حدوثها فيأي لحظة و التي يمكن أن تؤثر على الوضع المالي للعميل و بالتالي عدم قدرته على تسديددينه .

الفرع الثاني : الشروط الموضوعية : ان القرض مبنى علي المفهوم الضمني لكلمة ثقة ، و هو موضوع أيضا تحتشروط تركيز أساسا علي أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الاخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ اي قرار ، و يمكن من قياس الاخطار ، و التي يمكن أن يتعرض لهاقبل اتخاذ اي قرار ، و يمكن تقسيم هذه الشروط إلى نوعين :شروط متعلقة بعوامل اقتصادية و متعلقة بالمستفيد نفسه

1 – شروط متعلقة بالعوامل الاقتصادية : يتم منح القروض استجابة لسياسة متبعة منطرف السلطات العمومية و توجيهات البنك المقدمة في هذا الميدان ، كما تتم منح القرض استجابة للتطلعات الاقتصادية العامة ، أي أنه ال يمكن إعطاء الموافقة عليمنح القرض الا بعد مبرر اقتصادي لهذا المشروع .

2– شروط متعلقة بالمستفيد : حينما يكون ملف القرض قيد الدراسة ، تؤخذ بعينالاعتبار شخصية المستفيد و ذلك علي اساس المعرفة الجيدة للمؤسسة او الشخصالمستفيد و يتم ذلك عن طريق دراسة الوضعية القانونية للمستفيد ، و كذلك بإعطاءنظرة شاملة حول المؤسسة .[1]

المبحث الثاني: القروض الموجهة لتمويل المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلالورقلة

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلالبورقلةبدعم المشاريع الفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ومن بين هذه القروض نجد قرض الرفيق موجه لتمويل الاستغلال وقرض التحدي موجه لتمويل الاستثمار الفلاحي.

المطلب الأول: تقديم قرض الرفيق

الزيادة عمليات منح القروض، وابتكار قنوات تمويل جديدة للمستثمرين على اختلاف نشاطاتهم وممارساتهم، جاء قرض الرفيق كمنتج حديث من المنتجات التي ستعتمدها البنوك التجارية في ممارسة الوظيفة البنكية

الفرع الأول: القرض الرفيق و المستفيدون من قرض الرفيق :

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

اولا: تعريف القرض الرفيق : قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي.

ثانيا : المستفيدون من قرض الرفيق : المستفيدون من هذا القرض هم:

- ✓ الفلاحين والمربين، على شكل فردي أو شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات ؛
- ✓ المزارع النموذجية؛
- ✓ المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف المنتجات الفلاحية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها.

الفرع الثاني: المجالات التي يغطيها قرض الرفيق و شروط الاستفادة منه

اولا : المجالات التي يغطيها قرض الرفيق:

1- **القرض الموسمي:** هذا القرض موجه للفلاحين وللمستثمرين سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو اتحاديات أو وحدات فلاحية أو مخزنون للمنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع المشاركة في الأنشطة التالية:

- اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات...)؛
- اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري والمنتجات الأدوية البيطرية؛
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك "SYRPALAC"؛
- عمليات الفلاحية؛
- حملة الحصاد والدس. [1]

2- **القرض الفيدرالي:** هذا القرض موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية، والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

- تحويل الطماطم الصناعية؛
- إنتاج الحليب؛
- إنتاج الحبوب؛ ,
- إنتاج بذور البطاطس؛
- وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة، والكسكسي)؛
- تغليف وتصدير التمور؛
- إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون؛
- إنتاج العسل؛
- إنتاج منتجات محلية Produits du terroirs
- إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين ؛
- التلقيح الصناعي ونقل الأجنة؛
- الذبح وتقطيع الدواجن؛
- تسويق المنتجات الفلاحية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها؛
- إنتاج وتوزيع الأدوات الفلاحية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية....

ثانيا : شروط الإستفادة من قرض الرفيق : يمكن توضيح شروط الاستفادة من القرض الرفيق فيما يلي:

1. المستفيدين من قرض الرفيق الذين سددوا ديونهم خلال سنة واحدة يقع على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تسديد فوائد القرض ومنحهم قروض جديدة؛
2. المستفيدين من قرض الرفيق الذين لم يسددوا ديونهم خلال سنة مع التمديد 6 أشهر في الحالات القصوى يفقدون حقهم في التكفل بالفوائد وقروض جديدة من طرف الوزارة؛

3. البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه طلب الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص الدراسة التقنية للمشروع.[1]

المطلب الثاني: تقديم قرض التحدي

إن قرض التحدي من القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمجمع الجهوي للإستغلال ورقلة ، والذي يوجه لتمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل.

الفرع الأول: تعريف قرض التحدي : هو قرض موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا، يمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة، ويكون متوسط أو طويل الأجل.

الفرع الثاني: المستفدين من قرض التحدي (الفئات المستهدفة من القرض)

1. الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، مرفوقين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛
2. ملاك الأراضي الخاصة غير المستغلة وأصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة؛
3. الفلاحين ومربي الحيوانات سواء كانوا فرديين أو منظمتين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا؛
4. المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي، أو توزيع المنتوجات الفلاحية؛
5. المزارع التجريبية والنموذجية. [2]

الفرع الثالث: المجالات التي يغطيها قرض التحدي

1. إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات؛

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة
[2] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

2. تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية وغير مستعملة؛

3. المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الفلاحية والحيوانية وتصنيعها

وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسط الأجل.

الفرع الرابع: شروط الاستفادة من قرض التحدي :هناك شرطين أساسيين وهما من أهم شروط الاستفادة من قرض التحدي ألا وهما:

1. عقد الإمتياز أو الدفتر العقاري أو الملكية لقطعة الأرض محل القرض؛

2. المساهمة الشخصية في المشروع بين 10% (بالنسبة للأراضي التي مساحتها أقل من 10هكتار) و 20% (بالنسبة للأراضي التي مساحتها تساوي أو أكبر من 10هكتار) من قيمة المشروع الكلية تودع نقدا في الحساب البنكي للعميل.

الفرع الخامس: المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض التحدي:تتمثل المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي فيما يلي:

اولا : فيما يتعلق بأشغال التهيئة و حماية الأراضي:

1. الصرف و التطهير؛
2. أشغال التوجيه؛
3. وضع معدات الرياح؛
4. أشغال التسوية و تهيئة الأرضية؛
5. فتح الأراضي الفلاحية؛
6. جلب الطاقة الكهربائية.

ثانيا :عمليات تطوير السقي:

1. تجنيد معدات الري و تهيئة وإنجاز الآبار الجديدة '

2. استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل المياه، الحفر والآبار؛
3. انجاز أحواض لتخزين المياه؛[1]
4. إنشاء واعادة تهيئة قنوات الصرف؛
5. تصليح المضخات الموجهة للاستغلال الفلاحي.

ثالثا : وسائل الإنتاج و اكتساب المؤهلات:

1. الحصول على المواد الأولية "بذور، نباتات، أسمدة؛ '
2. الإنتاج الحيواني منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية"؛
3. قلع النباتات التي عمرت طويلا؛
4. عمليات تطعيم النباتات؛
5. اقتناء العتاد الفلاحي؛
6. اقتناء وسائل النقل الخاصة؛
7. اقتناء عتاد و تجهيزات تربية المواشي.

رابعا : انجاز منشآت التخزين، التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف و التقييم:

1. إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع؛
2. إنجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية؛
3. بناء وتهيئة منشات تخزين المنتوجات الفلاحية؛ '
4. بناء وتهيئة المنشأت الخاصة بمنتوجات التهيئة والتغليف الاستعمالها في المجال الفلاحة والصناعات الغذائية.

الفرع السادس: الضمانات المطلوبة لقرض التحدي :يتطلب الاستفادة من قرض التحدي تقديم ضمانات نذكرها فيما يلي:

[1]وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

1. **الضمانات الحاضرة: تتمثل في** الرهن العقاري للأراضي الفلاحية ,الكفالة التضامنية للشركاء بالنسبة للأشخاص المعنوين.

2. **الضمانات غير حاضرة: تتمثل في** الرهن الحيازي للمعدات الممولة, التأمين متعدد الأخطار لصالح البنك , الاكتتاب في صندوق ضمان القروض الفلاحية. [1]

المطلب الثالث: محتوى ومميزات قرضي الرفيق والتحدي

يعد كل من قرض الرفيق وقرض التحدي من الآليات الجديدة التي يمول بها القطاع الفلاحي فكل منها يتميز بمميزات خاصة به يجب على الفلاح أن يكون بدراية تامة بها، لأنها تعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها للقيام بعملية التمويل لكي يكون هذا القرض أكثر وضوحا ودقة للمقترض ومن أجل الحصول على مثل هذه القروض من البنك يجب توفير أهم الوثائق المتعلقة بها.

الفرع الأول: محتوى ومميزات قرض الرفيق : يعد القرض الرفيق من القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال الخاصة بالجانب الفلاحي، فقد منحت الدولة هذا القرض كإعانة للفلاحين لتسهيل متطلباتهم وتخلص من مختلف العوائق، ومن أجل الحصول على مثل هذا القرض من قبل البنك يجب توفر أهم الوثائق المتعلقة به، يتميز هذا القرض بعدت سمات هذا ما سوف نتناوله في هذاالفرع.

أولا: محتوى ملف قرض الرفيقيتكون الملف من الوثائق التالية:

1. طلب خطي للقرض ؛
2. الوثائق الشخصية (شهادة ميلاد، شهادة الإقامة، بطاقة التعريف الوطنية)؛
3. شهادة عدم المديونية (مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)؛
4. بطاقة الفلاح أو المربي مستخرجة من الغرفة الفلاحية ؛
5. بطاقة تعريفية للمستثمر مستخرجة من الغرفة الفلاحية؛ '
6. عقد ملكية، عقد امتياز، أو عقد كراء (الأراضي أو المحلات أو حضائر تربية الحيوانات)،
7. الوضعية الجبائية والشبة جبائية (CNAS، CASNOS،Extrait de role)؛

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

8. دراسة التقنية واقتصادية للمشروع تتضمن مخطط الإنتاج المثمن والميزانية الخاصة بالموسم الجديد مستخرجة من مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
9. عقد التأمين شامل لكل الأخطار
10. الفواتير الشكلية للمواد المراد اقتناؤها
11. تقرير الخبير العقاري حول القيمة المالية للعقار المرهون . [1]

ثانيا: مميزات قرض الرفيق :تتلخص أهم مزايا قرض الرفيق فيما يلي:

1. **طبيعة القرض:** هو قرض استغلالي قصير الأجل؛
2. **قيمة القرض:** حوالي 40 مليون سنتيم لكل هكتار في حالة الفلاحة وأكثر في حالة تربية الحيوانات؛ يتم تحديد قيمة القرض حسب النشاط المراد تمويله.
3. **مدة القرض:** تتراوح مدته من سنة إلى 2 سنوات؛
4. **مدة التأجيل:** تأجيل 6 أشهر في حالة عدم القدرة على السداد؛
5. **أجال الإستعمال:** لا يتجاوز 12 شهر؛
6. **نسبة الفوائد:** 5.5% فوائد على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية أي أن العميل لا يتحمل معدل الفائدة؛ 0% تتكفل بها كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الثاني: محتوى ومميزات قرض التحدي : من الضروري دراسة الملف قبل الحصول على أي تمويل ولدراسة ملف قرض التحدي لابد من توفير المعلومات، حيث يعتبر من الآليات الحديثة موجهة لتمويل القطاع الفلاحي الذي يعد من القروض تي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ورقلة والذي يقوم من خلاله بتمويل مشاريع طويلة ومتوسطة الأجل حيث يتميز هذا القرض بعدة مواصفات يجب أخذها بعين الاعتبار.

أولا: محتوى ملف قرض التحدي :يتكون ملف القرض من الوثائق التالية:

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

1. بالنسبة لشخص الطبيعي:يتكون الملف من:

- طلب خطي للقرض؛
- الوثائق الشخصية؛
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- بطاقة أو شهادة الفلاح؛
- عقد الملكية أو عقد الامتياز ؛ [1]
- دراسة التقنية اقتصادية للمشروع (مستخرجة من مكتب دراسات معتمد)؛
- الوضعية الجبائية والشبه جبائية؛
- الفواتير الشكلية؛
- قرار الاستفادة من الدعم في حلة وجوده؛
- رخصة البناء (للمنشآت المراد انجازها داخل المستثمرة)؛
- الاعتماد الصحي إن لزم الأمر
- رخصة مصالح الري لحفر الآبار في حالة ما إذا هذا الأخير ضروري (من مديرية الموارد المائية).
- رخصة مصالح البيئة (في حالة تربية الحيوانات).

2- بالنسبة لشخص المعنوي:نفس الملف بالنسبة لشخص الطبيعي بالإضافة إلى :

- حصيلة النشاط لأخر 3 سنوات (مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات)
- نسخة من القانون الأساسي؛
- نسخة من الإعتماد (وهذا بالنسبة للتعاونيات)؛

[1]وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

– نسخة من السجل التجاري؛

– وكالة تتكفل بالملف في حالة الشركات والتعاونيات.

ثانيا: مميزات قرض التحدي :يتميز قرض التحدي بعدت مزايا نوجزها فيما يلي:

1. **طبيعة القرض:** هو قرض استثماري متوسط وطويل الأجل؛

2. **قيمة القرض:**

– القرض متوسط الأجل: من 1000.000دج إلى 1000.000.000دج (كحد أدنى)؛

– القرض طويل الأجل: من 1000.000دج إلى 1000.000.000دج (كحد أعلى).

3. **مدة القرض:**

- القرض متوسط الأجل :من 3سنوات إلى 7 سنوات؛ [1]
- القرض طويل الأجل: من 8 سنوات إلى 15 سنة.

4. **مدة التأجيل:**

- القرض متوسط الأجل : من سنة إلى سنتين؛
- القرض طويل الأجل: من سنة إلى خمس سنوات. ,

5. **أجال الإستعمال:**

- القرض متوسط الأجل: من 6إلى12 شهر كأقصى حد ابتداء من استلام القرض؛
- القرض طويل الأجل : من 6 إلى 24 شهر كأقصى حد ابتداء من استلام القرض.

6. **نسبة الفوائد:**

- القرض متوسط الأجل5.25 %: فوائد على عاتق العميل؛
- 0% بالنسبة للسنوات الخمسة الأولى؛ '
- 1% بالنسبة لسنة السادسة والسابعة؛
- القرض طويل الأجل 5.25%: فوائد على عاتق العميل؛

[1]وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

- 0% بالنسبة للسنوات الخمسة الأولى؛ ٠
- 1%بالنسبة للسنة السادسة والسابعة
- 3%بالنسبة لسنة الثامنة والتاسعة؛

يتحمل المستفيد كامل نسبة الفائدة ابتداء من السنة العاشرة.[1]

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لقرضي الرفيق و التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة

إن عملية منح القروض تمر بالعديد من الدراسات التقنية والمالية والاقتصادية والقانونية وفي هذاالمبحث سيتم التطرق إلى دراسة ملف القرض الرفيق والتحدي حيث أن البنك يمنح القرض و يعمل على متابعة المشروع.

المطلب الأول: دراسة حالة قرض الرفيق الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة

يعد قرض الرفيق من بين القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ورقلة الموجهة لتمويل المشاريع قصيرة الأجل .

الفرع الأول: تقديم ودراسة ملف قرض الرفيق : يمر طالب قرض الرفيق بعدة خطوات للاستفادة من القرض، والتي تكون بدايتها على مستوى الشباك الموحد والذي يتكون من ثلاث إدارات لكل إدارة ممثل عن جهة معينة ، وذلك بغرض تسهيل المعاملات والإجراءات على طالب القرض، حيث تقدم السيد (ج) بملف القرض فيه، وبعد استفاء الملف جميع الوثائق المطلوبة تم الموافقة على القرض، ليتم التوقيع على واجهة القرض .

وعند الانتهاء من دراسة الملف على مستوى الشباك الموحد، تم نقل ملف السيد (ج) من خلال إرساله إلى مكتب القرض البنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ورقلة والذي يتم على مستوى

[1]وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

البنك إعادة فحص ومعاينة ملف القرض، ليتم بعدها منح الموافقة المبدئية والتي تكون في شكل إعلان على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة بميلة، حيث ننشر قائمة الفلاحين الذين تم قبول ملفاتهم، والذين يتوجهون إلى الوكالات التي يملكون حسابات بنكية بها والتي تمنحهم الشيكات.

للاستفادة من الأسمدة والبذور، ثم يتوجه طالب القرض إلى تعاونية الحبوب والبقول الجافة من أجل لحصول على احتياجاته مقابل تعهد بتسليم المحصول في موسم الحصاد ، وعند تسليمه للمحصول في الأخير تمنحه الشيكات لدفع مستحقات البنك.

الفرع الثاني: تقديم مشروع قرض الرفيق :بعد التعرف على عملية منح القرض، تمكنا من الإطلاع على المعلومات المتعلقة بالمشروع والتي هي على النحو التالي:

السيد (ج) شخص طبيعي، البالغ من العمر (45 سنة) ، والذي تحصل على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة من أجل الحصول على البذور والأسمدة الإنتاج القمح الصلب في إطار قرض الرفيق الموسمي لموسم الحصاد 2017/2016

- تكلفة المشروع قدرت ب:36900.00دج؛
- قيمة القرض قدرت ب :340200.00دج؛
- نوع القرض: قرض الرفيق الموسمي للحصول على البذور و الأسمدة؛
- المشروع: إنتاج القمح الصلب (مساحتها 6 هكتار)
- مدة القرض: سنة (باعتباره قرض رفيق موسمي)؛
- فترة السداد: سنة واحدة؟
- انسبة الفوائد:5.5 مدعوم بما أن القرض هو فرض الرفيق فالفائدة تتحملها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

✓ قيمة التأمين على الهكتارات:28800.00دج [1]

[1]وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الفرع الثالث : الدراسة المالية لمشروع قرض الرفيق : بعد الدراسة التي قمنا بها لملف القرض، تأتي الدراسة المالية للمشروع، التي تتضمن الفاتورة الشكلية للاحتياجات التي يتطلبها موضوع القرض بالإضافة إلى المبالغ التي تتطلبها، المندرجة في ملف قرض السيد (ج)، والتي تم إنجازها من قبل مكتب دراسات معتمد، وهو ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (01-02) : فاتورة شكلية لطلب قرض التحدي

الرقم	البيان	الهكتار	شدة الجرعة	الكمية	سعرالهكتار الواحد	المبلغ الاجمالي	التمويل الذاتي	قرض الرفيق
1	الحرث وتفتيت التربة	6.00			12000.00	72000.00	72000.00	
2	الشحنة	6.00			9000.00	54000.00	54000.00	
3	الحصول على بذور القمح الصلب	6.00	1.60	9.60	4500.00	43200.00		43200.00
4	اكتساب الاسمدة الخلفية	6.00	1.50	9.00	9000.00	81000.00		81000.00
5	اكتساب سماد الغطاء	6.00	2.00	12.00	8500.00	102000.00		102000.00
6	مبيدات الاعشاب	6.00			11000.00	66000.00		66000.00
7	علاج ضد الامراض	6.00			8000.00	48000.00		48000.00
8	المبلغ الاجمالي الرفيق	6.00						340200.00
9	التأمين على المحصول	6.00			4800.00	28800.00		28800.00
	الاجمالي					495000.00	126000.00	36900.00

المصدر:من اعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مبلغ قرض الرفيق الممنوح قدر ب340200.00، وقد تحمل صاحب المشروع تكلفة التأمين على المحصول والتي قدرت ب 28800.00 كما أن صاحب المشروع لم يتحمل أية فوائد باعتبار أن قرض الرفيق مدعم كليا من طرف الدولة .

المطلب الثاني: دراسة حالة لمنح قرض التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة

يعتبر قرض التحدي من بين القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة يقوم من خلاله بتمويل مشاريع متوسطة وطويلة الأجل.

الفرع الأول: تقديم ودراسة ملف قرض التحدي : تقدم صاحب المشروع الذي يملك مذبح إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي لورقلة من أجل طلب قرض بهدف تمويله لشراء عتاد وتجهيزات مذبح صناعي لدواجن حيث قام المسؤول عن الزبائن في البنك باستقباله والإجابة عن استفساراته عن أنواع القروض المقدمة من طرف البنك، وسؤاله عن الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، وعن المشروع الذي سينجزه، وبعد تثبيت القرض على قرض التحدي للإنشاء تم إعطاؤه ملف القرض والوثائق التي يجب توفرها وذكرت سابقا، والضمانات التي يحتويها والفوائد التي يجب عليه دفعها،

وبعد قبول صاحب المشروع على كافة الشروط قام بتكوين ملف القرض بكل الوثائق المطلوبة وتوجها إلى مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بورقلة لدراسة التقنية اقتصادية للمشروع تتضمن المعلومات العامة عن المشروع المعدات المطلوب تمويلها وأسعارها وأرسلها للمورد في تركيا وهذا الأخير أرسل له الفاتورة وسدد عبر القرض المستندي،

وبعد تكوين الملف وضعه على مستوى وكالة BADR تقوم بالتأكد من الوثائق المكونة له ثم يتم إرساله إلى البنك، بعدها يقوم البنك بدراسته على مستوى لجنة القرض التي تتخذ قرار التمويل، ويتم إبلاغ الوكالة بقرار اللجنة من أجل القيام بالإجراءات اللازمة لفتح خط القرض.

الفرع الثاني: تقديم مشروع قرض التحدي :بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية:

- ✓ السيد "ع" صاحب شركة تضامن البالغ من العمر 45 سنة و الذي تحصل على قرض من بنكالفلاحة والتنمية الريفية بورقلة مخصص لشراء عتاد وتجهيزات مذبح صناعي للدواجن في إطار قرض التحدي
- ✓ تكلفة المشروع قدرت بـ : 308.066,80 أورو؛
- ✓ قيمة القرض قدرت ب: 20.000.000دج؛
- ✓ نوع القرض: قرض التحدي متوسط الأجل لشراء عتاد وتجهيزات مذبح صناعي لدواجن؛
- ✓ المشروع: مذبح صناعي لدواجن (مساحته 400 م2)
- ✓ مدة القرض: 7سنوات (بما أنه قرض التحدي متوسط الأجل من 3 سنوات إلى 7 سنوات)؛
- ✓ فترة السداد : سنتين؛
- ✓ نسبة الفوائد: بما أنه قرض التحدي متوسط الأجل تكون نسبة الفوائد كما يلي :
  - 0%بالنسبة لخمس سنوات الأولى؛
  - 1%بالنسبة لسنة السادسة والسابعة.
- ✓ الضمانات المقدمة في هذا المشروع هي:
  - تعهد برهن ملكية العقار؛
  - تعهد برهن العتاد وتجهيزات الممولة؛ « التعهد بالتأمين على جميع الأخطار للعتاد وتجهيزات؛
  - قبول التسجيل في صندوق ضمان القروض الفلاحية هو صندوق يرجع للبنك نسبة 70%من القرض المقدم في حالة عدم تسديد الدين.

الفرع الثالث : الدراسة المالية لمشروع قرض التحدي : بعد الدراسة التي قمنا بها لهذا الملفتأتي الدراسة المالية للمشروع حيث تحتوي على الفاتورة الشكلية الأولية المدرجة ضمن ملف طالب القرض لسيد (ع) تتضمن مختلفالمستلزمات طالب القرض وبالمبالغ اللازمة للدفع منجزة من قبل مكتب الدراسات الإنجاز هذا المشروع. نلاحظ من خلال الملحق السابق أن المبالغ الإجمالية للمشروع قدرت ب 308.066,08 أوروهي معفاة من الضريبة (TVA) لأن المشروع استفاد من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في حين أنه لا توجد مساهمة شخصية كون المشروع لم يتم على أرض وإنما في مبنى.

المطلب الثالث:دراسة إحصائية تحليلية لقرضي الرفيق والتحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة 2021/2017

تم في هذا المطلب تقديم إحصائيات وتحليلها حول قرض الرفيق وفرض التحدي، والتي تم الحصول عليها من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لورقلة

الفرع الأول: دراسة إحصائية وتحليلية للأنشطة الفلاحية الممولة بقرض التحدي خلال الفترة (2017_2021):يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ورقلة بمنح عدة قروض فمن بين هاته القروض قرضالتحدي، فكانت الإحصائيات خلال الفترة(2021/2017)مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02) : احصائيات الانشطة الممولة بقرض التحدي خلال الفترة (2021/2017)

السنة	العدد	مبالغ القروض
2017	49	946.929.903,96 دج
2018	58	957.524.436,00 دج
2019	20	347.874.000,00 دج
2020	08	165.360.988,00 دج
2021	10	359.878.355,31 دج

المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ورقلة

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان قرض التحدي في السنتين 2017و 2018 قد استطاع تمويل 49 و 58 نشاطا على التوالي وهما اكبر السنوات من حيث عدد المستفيدين في السنوات الخمس الاخيرة بمبلغ 946.929.903,96 دج في سنة 2017. وبمبلغ957.524.436,00 دج. كما ان البنك استطاع تمويل 20 نشاطا في سنة 2019 بمبلغ 347.874.000,00 دج.

بينما في السنتين الاخيرتين 2020و 2021 قد مول البنك 08و10 نشاط على التوالي . بملغ 165.360.988,00 دج سنة 2020.وبمبلغ 359.878.355,31 في سنة 2021.

الفرع الثاني : دراسة إحصائية وتحليلية للأنشطة الفلاحية الممولة بقرض الرفيق خلال الفترة (2017_2021):يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ورقلة بمنح عدة قروض فمن بين هاته القروض قرضالتحدي، فكانت الإحصائيات خلال الفترة (2021/2017) مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-02): احصائيات الانشطة الممولة بقرض الرفيق خلال الفترة (2021/2017)

السنة	العدد	مبلغ القرض
2017	12	52.642.670,00 دج
2018	20	269.572.311,00 دج
2019	17	48.630.000,00 دج
2020	18	51.300.000,00 دج
2021	24	96.863.000,00 دج

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ورقلة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قرض الرفيق في السنتين 2017و 2018 قد استطاع تمويل 12 و20 نشاطا على التوالي. بمبلغ52.642.670,00 دج في سنة 2017. وبمبلغ269.572.311,00دج. كما أن البنك استطاع تمويل 17 نشاطا في سنة 2019 بمبلغ 48.630.000,00دج. بينما في السنتين الأخيرتين 2020و 2021 قد مول البنك 18و 24نشاط على التوالي . بمبلغ 51.300.000,00 دج سنة 2020.وبمبلغ96.863.000,00 في سنة 2021

خلاصة الفصل :

لقد تبين لنا خلال هذا الفصل دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في عملية تمويل قطاع المقاولاتية من خلال منح قروض التمويل حيث تم في البداية بتعريف البنك محل الدراسة و تقديم أهم القروض التي يمنحها للعملاء وبينا أي الأنواع أكثر طلبا من العملاء.

ثم قمنا بانتقال إلى دراسة الحالة التطبيقية أي دراسة القروض الموجهة لتمويل المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ورقلة ولقد قمنا بتبيين أهم الخطوات والمراحل التي يقوم البنك بتتبعها في دراسة وتحليل ملف واتخاذالقرار المناسب بشأنه.

ومن خلال هذا الفصل يمكن القول أنه توجد فروق عديدة بين نوعي القروض المدروسين،النوع الأول هو قرض الرفيق موجه لتمويل المشاريع الاستغلالية، أما النوع الثاني هو قرضالتحدي موجه لتمويل المشاريع الاستثمارية، حيث قمنا بدراسة حالة لكليهما تبين كافة الإجراءاتللحصول عليهما، ومن خلال الإحصائيات المقدمة من قبل البنك اتضح لنا أن قرض التحدي اكثرإقبالا للفلاحين من قرض الرفيق.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي:

– أنبنك الفلاحة و التنمية الريفية يقوم بتحليلات متعددة ودراسات معمقة عن شخصية العميل ونشاطه ووضعه الماليوهذا لتكوين الثقة المطلوبة التي تضمن إلى حد ما إنجاز العميل المهام المطلوبة منه بأكمل وجه

– إن البنك يقوم بإجراءات احتياطية كبيرة من أجل تجنب أي خطر يمكن أن يحدث أو يصدر من طرفالعميل لهذا فإن البنك عند منح القرض للعميل يقوم باحتساب جميع الفوائد والعمولات من أول العملية.

الخاتمة :

ان مساهمة البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي او أي قطاع اخرا يعمل على توفير الأموال اللازمة لمقيام بعمليات الإنتاج الفلاحي ويعتمد على جملة من الصيغ التمويلية باعتبار أن الفلاحة من النشاطات التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري توجب علينا دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و ابراز الدور الذي يلعبه هذا البنك في منح التمويل .

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة فقد تمكنا من معرفة مختلف الإجراءات التي تمر بها عملية منح القرض لتمويل مشروع فلاحي بالبنك محل الدراسة وذلك لاتخاذ القرار السليم لمنح القرض أو عدمه سواء كان قرضإستغلالي أو قرض إستثماري.

نتائج البحث:

من خلال بحثنا الذي قمنا به توصلنا إلى النتائج التالية :

– هناك آليات تمول بها البنوك التجارية دورة الإستغلال في قطاع المقاولاتية من خلال منح القروض المختلة خاصة خطابات الضمان البنكية

– البنوك التجارية ركيزة أساسية في الاقتصاد لما تقدمه من وظائف متنوعة لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد والمؤسسات.

– يمثل التمويل أحد أهم المصادر التي يقوم عليها القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل هذا القطاع.

– سياسات التمويل الفلاحي التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي.

– يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ورقلة قروض بكل أنواعها من بينها قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة الأجل، وقرض التحدي لتمويل نشاطات متوسطة وطويلة الأجل.

– بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ورقلة يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى العملاء الطالبة للقرض؛

– يعمل البنك عند منحه للقروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد عن طريق اتخاذ إجراءات وقائية، حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.

– بعد إجراء الدراسة الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ورقلة والحصول على المعلومات الإحصائية للقروض الممنوحة من طرف البنك، تبين لنا أن الطلب على التمويل بقرض التحدي اكبر من الطلب على التمويل بقرض الرفيق.

توصيات البحث:

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج يمكن اقتراح بعض التوصيات اهمها :

– على البنوك التجارية ان تقوم بحملة إعلانية و اشهارية و إعلام الشركات و المؤسسات و جميع العملاء بإبراز جميع أنواع القروض و جميع المزايا و الفوائد و غيرها.

– المنافسة بين البنوك يؤثر على تحسين و تطوير جودة خدماتها و هذا بإثارة المنافسة بين البنوك .

– ضرورة إقامة برامج توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على النشاطات الفلاحية ومن ثم توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية من قبل البنوك وذلك من خلال دراسة طلبات القرض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات.

– تقديم امتيازات وتسهيلات للفلاحين الصغار من أجل تشجيعهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي.

– متابعة البنك للقروض الممنوحة وتحصيلها والتأكد من وجود المشروعات الممولة على أرض الواقع

– ضرورة احت ارم العملاء لمواعيد تسديد ديون القروض لتفادي العقوبات والإجراءات القانونية

– التخفيف من التكاليف والإجراءات منح التمويل البنكي المقدم للقطاع الفلاحي، وذلك من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الفلاحية خاصة فيما يتعلق بقرض التحدي.

أفاق البحث:

حاولنا من خلال دراستنا في هذا الموضوع ذكر الجوانب التي رأيناها مهمة ، اذ يبقى المجال متروك للأبحاث الأخرى حول هذا الموضوع.

و عليه نطرح عناوين بعض التي من شأنها أن تكون بحوث مستقبلية:

- مدى مساهمة البنوك المتخصصة في تحسين عملية منح القروض الفلاحية و متبعتها.
- مدى مساهمة البنوك المتخصصة في تحسين عملية التمويل الفلاحي و متبعتها
- قرض التحدي وسيلة للتنمية الاقتصادية للاستثمار الفلاحي بالجزائر.
- القرض الرفيق كأسلوب حديث للاستثمار و للتمويل الفلاحي.

و اخيرا فإن بحثنا هذا يعد محاولة لإثراء أحد أهم المواضيع في مجال التنمية الاقتصادية ، و نتمنى أن نكون قد وفقنا في طرح ، فإن أصبنا فمن الله وحده، وان أخطأنا فمن أنفسنا ومنالشيطان .

قائمة المراجع

الكتب :

- إسماعيل علي عباس وهاني عبد الأميرالفيلي، محاسبة البنوك ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، 2011.

- اديب قاسم , النقود والمصارف , الطبعة الاولى , دار الضياء للطباعة , 2010 .

- حربي محمد عريقات , سعيد جمعة عقل , ادارة المصارف الاسلامية – مدخل حديث– الطبعة الثانية , دار وائل للنشر, 2012 .

- حسن عداي الحسيني , مؤيد عبد الرحمن الدوري ,ادارة المصارف (مدخل كمي واستراتيجي معاصر) , الطبعة الرابعة , دار وائل للنشر, 2008 .

- خالد عبد الله براك , تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي , دار الفكر الجامعي , مصر, 2010 .

- د– طاهر فاضل , ميرال روحي , النقود والمصارف والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة , الطبعة الاولى , دار وائل للنشر2013.

- ناظم محمد نوري الشمري ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2013 .

–فيلح حسن خلف ، النقود و البنوك ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2006 .

–عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، ادارة المنشآت المتخصصة ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، جامعة المنصورة.

- علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك،دار البداية للنشر والتوزيع،عمان–الأردن،الطبعة الأولى، 2009.

– عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، ادارة المنشآت المتخصصة ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، جامعة المنصورة .

– نور الدين أبو الرب وآخرون، مدخل إلى علم التمويل، جامعة النجاح الوطنية عمادة البحث العلمي، نابلس، فلسطين ، 2002 .

– متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2010.

– محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

–محمد عبد الفتاح الصيريفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2014.

– أحمد زهير شامية، إقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سورية، 2000.

– هواري معراج وعمر حاج سعيد، التمويل التأجيري للمفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013.

المذكرات العلمية :

– بالعايب صبرينة , عزيزي حنان , دور البنوك الحكومية المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي في السودان,2021.

– خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية , مذكرة نيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر ،2012/2011.

– عبد اللطيف مصيطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة و اقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر, 2007/2008 .

– سمير عز الدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة الماجيستير بقسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر ،2012/2011.

– ريم كعباش ووفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين الدفلى ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ،2016/2017 .

–زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية أم البواقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2013.

– مريم العمري، مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق قرض الإيجار (المعايير والمبررات)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013.

– نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية . حالة الجزائر.، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2005/2004.

– نادية عمران، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال) ورقلة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2015/2014 .

ملتقياتعلمية :

– ميلود زيد الخير، ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 23و 24فيفري ، 2011 .

مواقع الكترونية :badrbanque.dz

الملاحق

ملحق رقم (01): جدول الدفوعات

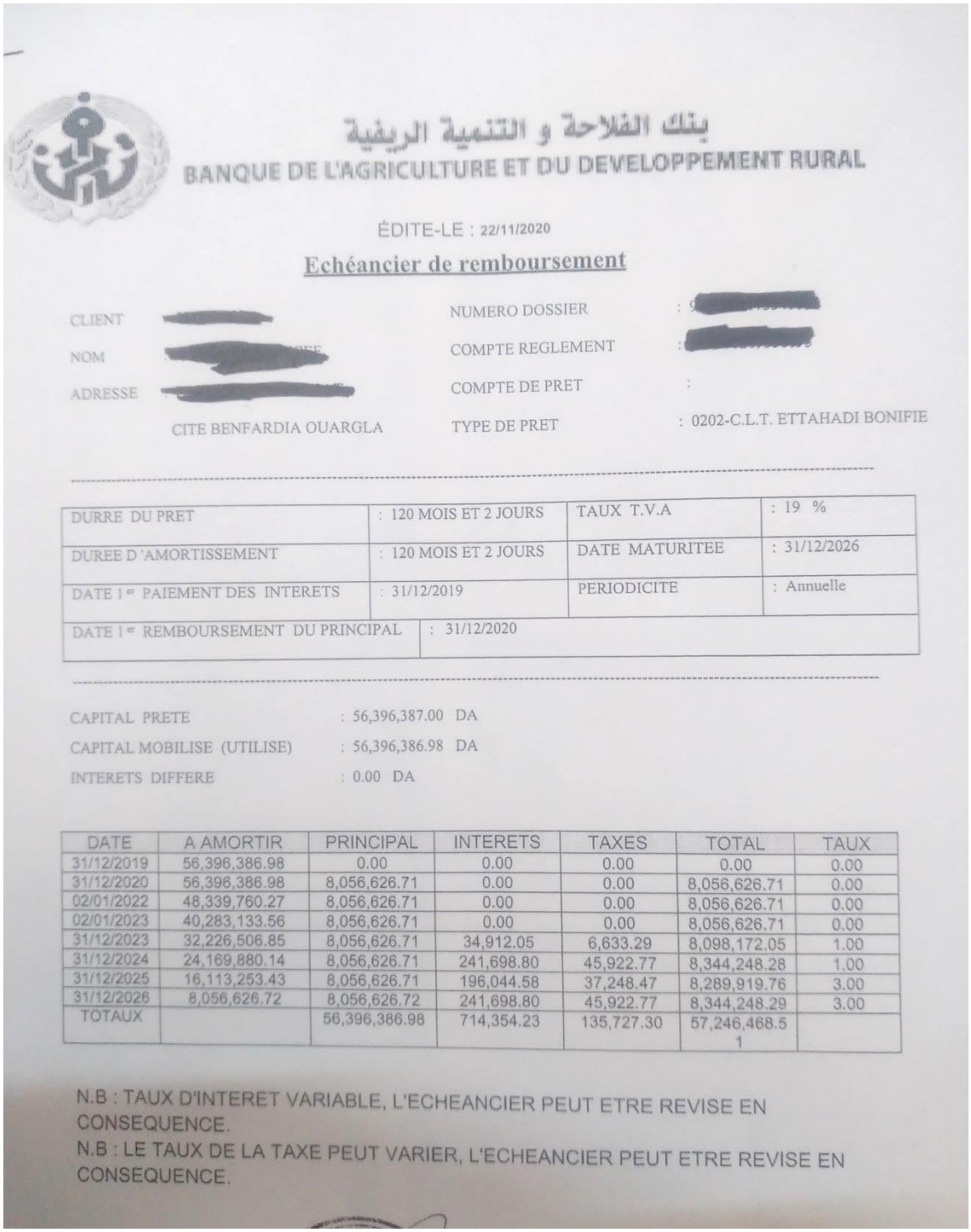

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ÉDITE-LE : 22/11/2020

Echéancier de remboursement

CLIENT [redacted]
NOM [redacted]
ADRESSE [redacted]
CITE BENFARDIA OUARGLA

NUMERO DOSSIER : [redacted]
COMPTE REGLEMENT : [redacted]
COMPTE DE PRET :
TYPE DE PRET : 0202-C.L.T. ETTAHADI BONIFIE

DURRE DU PRET	: 120 MOIS ET 2 JOURS	TAUX T.V.A	: 19 %
DUREE D 'AMORTISSEMENT	: 120 MOIS ET 2 JOURS	DATE MATURITEE	: 31/12/2026
DATE 1er PAIEMENT DES INTERETS	: 31/12/2019	PERIODICITE	: Annuelle
DATE 1er REMBOURSEMENT DU PRINCIPAL	: 31/12/2020		

CAPITAL PRETE : 56,396,387.00 DA
CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 56,396,386.98 DA
INTERETS DIFFERE : 0.00 DA

DATE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	TAXES	TOTAL	TAUX
31/12/2019	56,396,386.98	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
31/12/2020	56,396,386.98	8,056,626.71	0.00	0.00	8,056,626.71	0.00
02/01/2022	48,339,760.27	8,056,626.71	0.00	0.00	8,056,626.71	0.00
02/01/2023	40,283,133.56	8,056,626.71	0.00	0.00	8,056,626.71	0.00
31/12/2023	32,226,506.85	8,056,626.71	34,912.05	6,633.29	8,098,172.05	1.00
31/12/2024	24,169,880.14	8,056,626.71	241,698.80	45,922.77	8,344,248.28	1.00
31/12/2025	16,113,253.43	8,056,626.71	196,044.58	37,248.47	8,289,919.76	3.00
31/12/2026	8,056,626.72	8,056,626.72	241,698.80	45,922.77	8,344,248.29	3.00
TOTAUX		56,396,386.98	714,354.23	135,727.30	57,246,468.51	

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

ملحق رقم (02): فاتورة شكلية لقرض التحدي

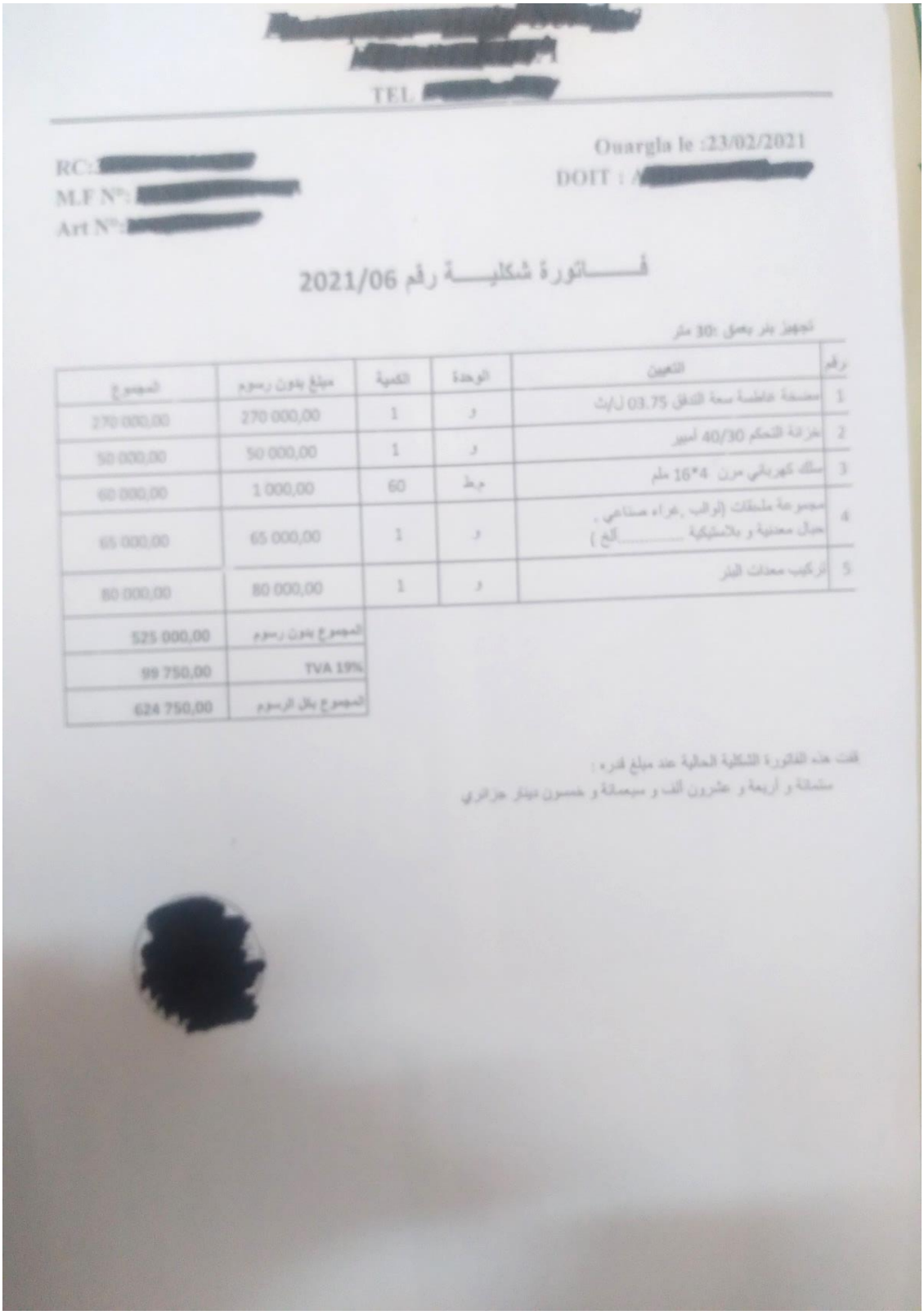

[redacted]

TEL [redacted]

Ouargla le :23/02/2021

RC: [redacted]

M.F N°: [redacted]

Art N°: [redacted]

DOIT : [redacted]

فـــــاتورة شكليـــــة رقم 2021/06

تجهيز بئر بعمق :30 متر

رقم	التعيين	الوحدة	الكمية	مبلغ بدون رسوم	المجموع
1	مضخة غاطسة سمة التدفق 03.75 ل/ث	و	1	270 000,00	270 000,00
2	خزانة التحكم 40/30 أمبير	و	1	50 000,00	50 000,00
3	سلك كهربائي مرن 4*16 ملم	مـ	60	1 000,00	60 000,00
4	مجموعة ملحقات (أنابيب ,غراء صناعي , حبال معدنية و بلاستيكية .....الخ)	و	1	65 000,00	65 000,00
5	تركيب معدات البئر	و	1	80 000,00	80 000,00
	المجموع بدون رسوم				525 000,00
	TVA 19%				99 750,00
	المجموع بكل الرسوم				624 750,00

قفلت هذه الفاتورة الشكلية الحالية عند مبلغ قدره :

سبعمائة و أربعة و عشرون ألف و سبعمائة و خمسون دينار جزائري

ملحق رقم (03): خطاب القبول LETTER D'ACCEPTATION

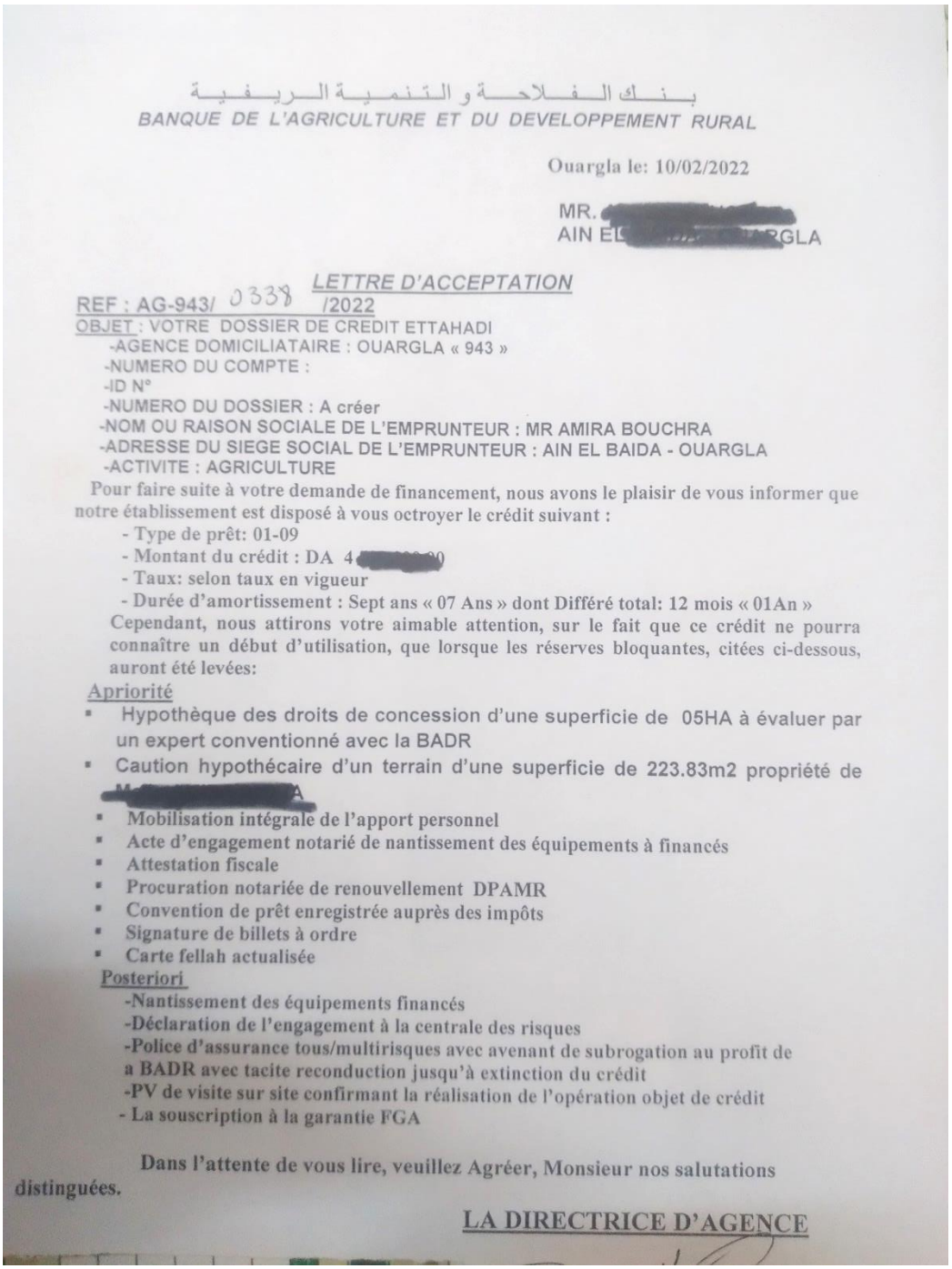

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Ouargla le: 10/02/2022

MR. [redacted]
AIN EL [redacted] RGLA

LETTRE D'ACCEPTATION
REF : AG-943/ 0338 /2022
OBJET : VOTRE DOSSIER DE CREDIT ETTAHADI
-AGENCE DOMICILIATAIRE : OUARGLA « 943 »
-NUMERO DU COMPTE :
-ID N°
-NUMERO DU DOSSIER : A créer
-NOM OU RAISON SOCIALE DE L'EMPRUNTEUR : MR AMIRA BOUCHRA
-ADRESSE DU SIEGE SOCIAL DE L'EMPRUNTEUR : AIN EL BAIDA - OUARGLA
-ACTIVITE : AGRICULTURE

Pour faire suite à votre demande de financement, nous avons le plaisir de vous informer que notre établissement est disposé à vous octroyer le crédit suivant :

- Type de prêt: 01-09
- Montant du crédit : DA 4[redacted]
- Taux: selon taux en vigueur
- Durée d'amortissement : Sept ans « 07 Ans » dont Différé total: 12 mois « 01An »

Cependant, nous attirons votre aimable attention, sur le fait que ce crédit ne pourra connaître un début d'utilisation, que lorsque les réserves bloquantes, citées ci-dessous, auront été levées:

Apriorité

- Hypothèque des droits de concession d'une superficie de 05HA à évaluer par un expert conventionné avec la BADR
- Caution hypothécaire d'un terrain d'une superficie de 223.83m2 propriété de [redacted]
- Mobilisation intégrale de l'apport personnel
- Acte d'engagement notarié de nantissement des équipements à financés
- Attestation fiscale
- Procuration notariée de renouvellement DPAMR
- Convention de prêt enregistrée auprès des impôts
- Signature de billets à ordre
- Carte fellah actualisée

Posteriori

-Nantissement des équipements financés
-Déclaration de l'engagement à la centrale des risques
-Police d'assurance tous/multirisques avec avenant de subrogation au profit de a BADR avec tacite reconduction jusqu'à extinction du crédit
-PV de visite sur site confirmant la réalisation de l'opération objet de crédit
- La souscription à la garantie FGA

Dans l'attente de vous lire, veuillez Agréer, Monsieur nos salutations distinguées.

LA DIRECTRICE D'AGENCE

ملحق رقم (04): تفويض الالتزام AUTORISATION D'ENGAGEMENT

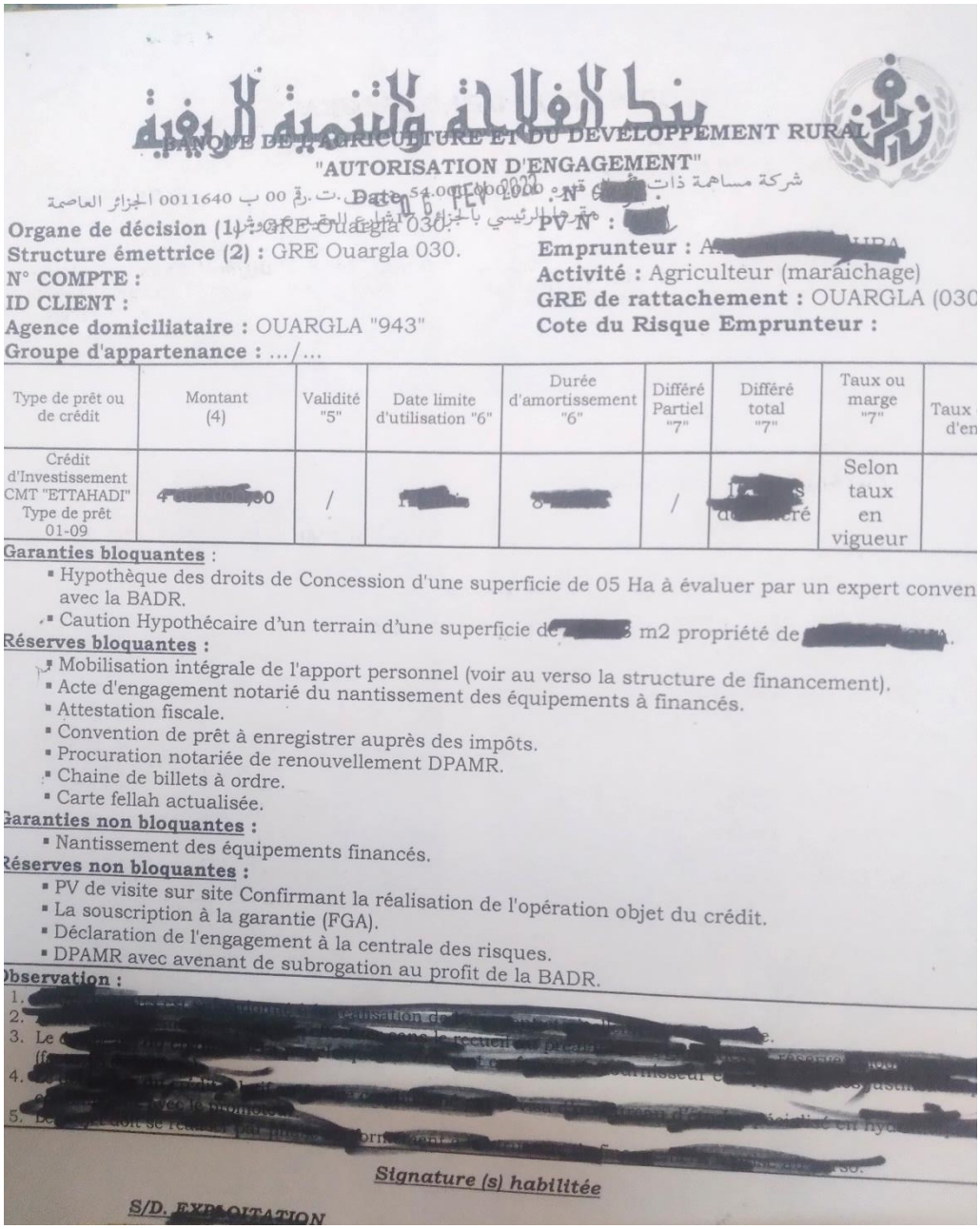

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره [illegible] دج. مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة. س.ت.رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة

Date : 14 FEV 2022 N° [illegible]

Organe de décision (1) : GRE Ouargla 030.
Structure émettrice (2) : GRE Ouargla 030.
N° COMPTE :
ID CLIENT :
Agence domiciliataire : OUARGLA "943"
Groupe d'appartenance : .../...

PV N° : [illegible]
Emprunteur : A[illegible]HRA
Activité : Agriculteur (maraichage)
GRE de rattachement : OUARGLA (030
Cote du Risque Emprunteur :

Type de prêt ou de crédit	Montant (4)	Validité "5"	Date limite d'utilisation "6"	Durée d'amortissement "6"	Différé Partiel "7"	Différé total "7"	Taux ou marge "7"	Taux d'en
Crédit d'Investissement CMT "ETTAHADI" Type de prêt 01-09	4[illegible],00	/	[illegible]	[illegible]	/	[illegible]	Selon taux en vigueur	

Garanties bloquantes :
- Hypothèque des droits de Concession d'une superficie de 05 Ha à évaluer par un expert conven avec la BADR.
- Caution Hypothécaire d'un terrain d'une superficie de [illegible] m2 propriété de [illegible].

Réserves bloquantes :
- Mobilisation intégrale de l'apport personnel (voir au verso la structure de financement).
- Acte d'engagement notarié du nantissement des équipements à financés.
- Attestation fiscale.
- Convention de prêt à enregistrer auprès des impôts.
- Procuration notariée de renouvellement DPAMR.
- Chaine de billets à ordre.
- Carte fellah actualisée.

Garanties non bloquantes :
- Nantissement des équipements financés.

Réserves non bloquantes :
- PV de visite sur site Confirmant la réalisation de l'opération objet du crédit.
- La souscription à la garantie (FGA).
- Déclaration de l'engagement à la centrale des risques.
- DPAMR avec avenant de subrogation au profit de la BADR.

Observation :

1. [illegible]
2. [illegible]
3. [illegible]
4. [illegible]
5. [illegible]

Signature (s) habilitée

S/D. EXPLOITATION